الجمهورية الجزائية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان

دور القطاع الزراعي في الحد من التبعية الغذائية في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: تحت إشراف:

خولة لعريط د. حدة أوضايفية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مريم مسيعد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
حدة أوضايفية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
فتيحة مخناش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

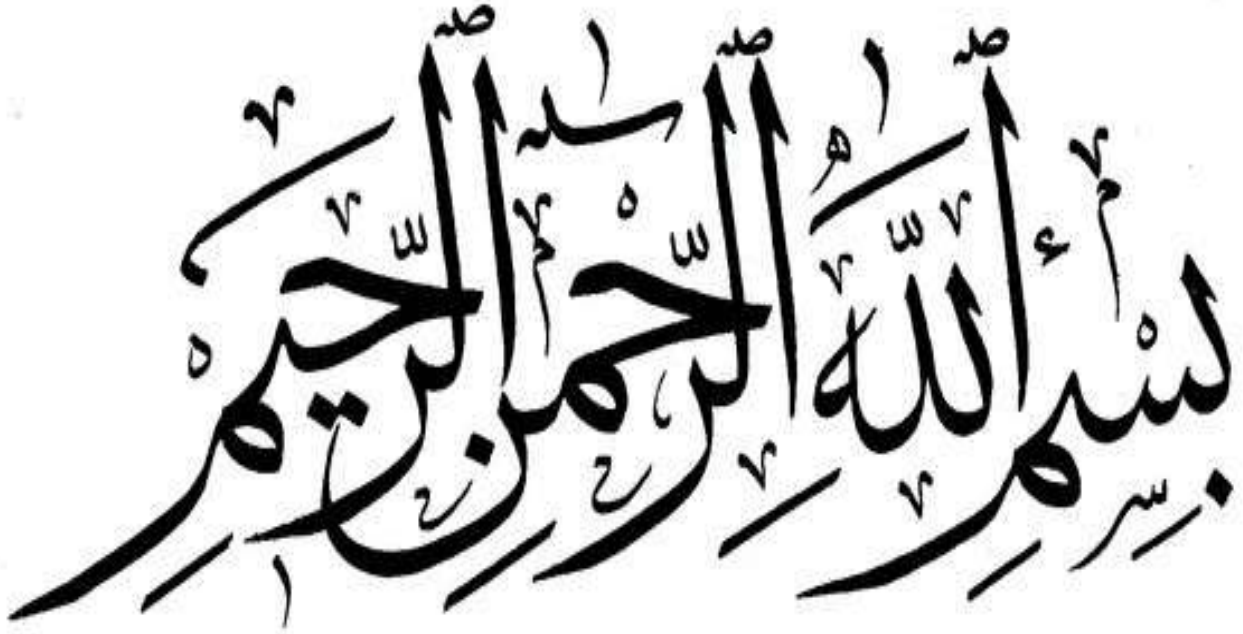
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها إلى أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى خالد الذكر، الذي وافته المنية منذ عام، وكان خير مثال لرب الأسرة والذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي، إلى أبي الغالي رحمه الله.

إلى إخوتي حفظهم الله لي الذين لم يبخلوا بمد يد المساعدة وتوفير الجو المناسب لإتمام هذا العمل.

إلى كل من يسعى إلى العلم النافع للأمة.

والحمد لله الذي وفقني في هذا العمل وأسأله أن يجعله علما ينتفع به لوجهه الكريم.

لعريط خولة

الشكر

بعد بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة على هذا العمل **أوضايفية حدة** على ما بذلته من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمته من نصائح وتوجيهات كانت لي عونا في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول قراءة وتقييم هذا البحث.

أشكر أخيرا كل من أعانني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الزراعي في الحد من التبعية الغذائية في الجزائر، مع إبراز مقومات ومعوقات هذا القطاع والحلول المناسب له، ومساهماته في الاقتصاد الجزائري من خلال تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتوفير اليد العاملة بالإضافة إلى توفير الغذاء وتوفير العملة الصعبة. ولعرض الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي لتعرض للمفاهيم المتعلقة بالقطاع الزراعي والتبعية الغذائية، والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل المعطيات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف القطاع الزراعي وعدم قدرته على الحد من التبعية الغذائية وتحقيق اكتفاء ذاتي، رغم الإمكانيات الزراعية الهامة الغير مستغلة في الجزائر، وقد أوصت الدراسة بضرورة الدعم المستمر للقطاع الزراعي والفلاحين، مع تشجيع الاستثمار والبحث العلمي، بالإضافة إلى العمل على وضع سياسة تنموية تتناسب مع أهداف البرامج التنموية، والعمل على تقليل وارداتها من المنتجات الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الزراعة، القطاع الزراعي، الاكتفاء الذاتي، التبعية الغذائية، الفجوة الغذائية.

Abstract

This research aims to highlight the role that the agricultural sector can play in reducing food dependency in Algeria, while highlighting the sector's components and constraints and appropriate solutions, And its contributions to the Algerian economy through the formation of the gross domestic product and the provision of labor in addition to the provision of food and the provision of hard currency. To present the topic, the descriptive approach was used to expose the concepts related to the agricultural sector and food dependency, and the analytical approach to study and analyze statistical data, and the study reached a set of results, the most important of which is the weakness of the agricultural sector and its inability to reduce food dependency and achieve self-sufficiency, despite the important untapped agricultural possibilities in Algeria, the study recommended the need for continued support for the agricultural sector and farmers, while encouraging investment and scientific research, in addition to working to develop a development policy commensurate with the objectives of development programs. To reduce their imports of agricultural products and increase agricultural production

Les mots clé:

Agriculture, secteur agricole, autosuffisance, dépendance alimentaire, déficit alimentaire.

فهرس المحتويات

العنوان دور القطاع الزراعي في الحد من التبعية الغذائية	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ- ت
الفصل الأول_ الإطار النظري للقطاع الزراعي والتبعية الغذائية في الجزائر	
تمهيد	5
المبحث الأول_ أساسيات حول القطاع الزراعي والتبعية الغذائية	6
المطلب الأول_ مدخل للقطاع الزراعي	6
أولا_ مفهوم الزراعة	6
ثانيا_ مفاهيم مرتبطة بالقطاع الزراعي	7
ثالثا_ خصائص القطاع الزراعي	8
رابعا_ مقومات ومعوقات القطاع الزراعي	9
المطلب الثاني_ ماهية التبعية الغذائية	12
أولا_ مدخل لتبعية الغذائية	12
ثانيا_ مفهوم التبعية الغذائية	13
ثالثا_ أسباب التبعية الغذائية	14
رابعا_ آثار التبعية الغذائية	16
المبحث الثاني_ مساهمات القطاع الزراعي في الحد من التبعية الغذائية	19
المطلب الأول_ توفير الغذاء	19
المطلب الثاني_ توفير الموارد النقدية والارتفاع بمستوى الدخل	20
المطلب الثالث_ توفير اليد العاملة للقطاعات الأخرى وتأهيلها	22
المبحث الثالث_ الدراسات السابقة والقيمة المضافة	24

المطلب الأول_ الدراسة الأولى	24
المطلب الثاني_ الدراسة الثانية	24
المطلب الثالث_ الدراسة الثالثة	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني_ واقع القطاع الزراعي والتبعية الغذائية في الجزائر	
تمهيد	29
المبحث الأول_ واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر	30
المطلب الأول_ إمكانيات ومقومات القطاع الزراعي في الجزائر	30
المطلب الثاني_ واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر	31
أولا_ تطور مساحة وإنتاج مجموعة الحبوب	32
ثانيا_ تطور مساحة وإنتاج مجموعة البقوليات	36
ثالثا_ تطور مساحة وإنتاج مجموعة الخضر والفواكه	39
المطلب الثالث_ واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر	44
أولا_ تطور إنتاج اللحوم البيضاء	44
ثانيا_ تطور إنتاج اللحوم الحمراء	45
ثالثا_ تطور إنتاج اللبن والبيض	46
رابعا_ تطور إنتاج وواردات السلع الزراعية في الجزائر	48
المبحث الثاني_ مساهمات القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري	50
المطلب الأول_ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وتوفير اليد العاملة	50
المطلب الثاني_ مساهمة القطاع الزراعي في توفير الغذاء	52
المطلب الثالث_ مساهمة القطاع الزراعي في توفير العملة الصعبة	53
المبحث الثالث_ مشاكل وحلول القطاع الزراعي في الجزائر	55
المطلب الأول_ مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر	55
المطلب الثاني_ حلول مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر	57
خلاصة الفصل	59
خاتمة عامة	61
قائمة المراجع	64

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدلات الاكتفاء الذاتي في مجموع السلع الاستهلاكية (2015-2018).	19
2	المساحة الجغرافية ومساحة الأرض الصالحة لزراعة ومتوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالمنطقة العربية (2016-2018).	21
3	إجمالي القوى العاملة الكلية والزراعية بالوطن العربي (2015-2018).	22
4	تطور مساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر (2000-2017).	32
5	تطور حجم إنتاج الحبوب (2016-2019).	32
6	تطور إنتاج الحبوب حسب كل نوع (2000-2017).	34
7	تطور مساحة وإنتاج البقوليات في الجزائر(2000-2017).	36
8	تطور مساحة وإنتاج الفول الجاف والحمص والعدس الأكثر استهلاكا في الجزائر (2000-2017).	37
9	تطور مساحة وإنتاج الخضر في الجزائر (2000-2017).	39
10	تطور مساحة وإنتاج الفاكهة في الجزائر (2000-2017).	41
11	تطور إنتاج الحوم البيضاء في الجزائر (2000-2017).	44
12	تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر (2000-2017).	45
13	تطور إنتاج اللبن والبيض في الجزائر(2000-2017).	47
14	إنتاج وواردات السلع الاستهلاكية في الجزائر (2000-2017).	48
15	الإنتاج الداخلي الخام والإنتاج الزراعي (2010-2019).	50
16	القوة العاملة الكلية والزراعية في الجزائر(2011-2017).	51
17	تطور إنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء (2014-2017).	52
18	تطور الصادرات والواردات الزراعية (2010-2017).	53

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور إنتاج محاصيل الحبوب الأكثر استهلاكا في الجزائر (2000-2017).	35
2	تطور إنتاج البقوليات الأكثر استهلاكا في الجزائر (2000-2017).	38
3	تطور إنتاج الخضر الأكثر استهلاكا في الجزائر (2000-2017).	41
4	تطور إنتاج الفاكهة الأكثر استهلاكا في الجزائر (2000-2017).	43

مقدمة عامة

مقدمة:

تحتل الزراعة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد الدول النامية، فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للناتج المحلي، وبالتالي فهو المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فإن المحافظة على قطاع الزراعة في الدول النامية وعلى الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا ضروريا.

ونظرا للكثير من الخصائص، والسمات غير المواتية التي تميز القطاع الزراعي في الدول النامية، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا، مما ترتب عنه نشوء أزمة غذائية في معظم تلك الدول، والتي ازدادت اتساعا بمرور الزمن نتيجة تضاعف عدد السكان، بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية والعربية ومن بينها الجزائر.

ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، وهو يرتبط ارتباط وثيقا بالقطاع الزراعي، نظرا لما يساهم به القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومساهمته في **تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من التبعية الغذائية**، لما تزخر به من ثروات طبيعية تتسم بالتنوع، وتشمل تلك الثروات الموارد الأرضية والمائية، والموارد النباتية، والتنوع الحيواني، بالإضافة الموارد البشرية، وكلها تحتاج إلى عناية للرفع من قدرتها الإنتاجية.

وللتعرف أكثر على واقع القطاع الزراعي الجزائري، ومقومات ومعوقات هذا القطاع، ومعرفة مدى قدرته على تغطية الطلب المحلي على المنتجات الغذائية، والحد من التبعية الغذائية للخارج، تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يساهم القطاع الزراعي في الحد من التبعية الغذائية في الجزائر؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر؟

_ ما هو واقع التبعية الغذائية في الجزائر؟

_ ما هي مساهمات القطاع الزراعي في الجزائر؟

الفرضيات

_ تمتلك الجزائر إمكانيات هامة في القطاع الزراعي تمكنها من تحقيق اكتفاء ذاتي وتنمية اقتصادية.

_ تعتمد الجزائر على وارداتها من المواد الغذائية لسد الفجوة الغذائية بشكل كبير.

_ تعد مساهمات القطاع الزراعي ضعيفة مقارنة بإمكانياته ومقوماته.

مبررات اختيار البحث:

الاهتمام الشخصي بالقطاع الزراعي والإيمان بقدرته على تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي والنهوض بالاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لدراسة واقع القطاع الزراعي والتبعية الغذائية في الجزائر، مع إبراز مقومات ومعوقات هذا القطاع والحلول المناسبة له، ومساهماته في الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

إبراز أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الوطني والضرورة الملحة لإعطاء القطاع الزراعي في الجزائر الأهمية التي يستحقها، وقدرته على أن يكون بديل للقطاع المحروقات.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تمت في الجزائر

الحدود الزمنية: نظرا لعدم تقيدنا بأي فترة زمنية كانت الدراسة في مجملها بين الفترة 2000-2019.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي للتعرض لمفاهيم القطاع الزراعي والتبعية الغذائية، والمنهج التحليلي عند دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية سواء عند تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر أو عند تحليل مساهمات القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد والحد من التبعية الغذائية.

صعوبات البحث:

واجهنا خلال هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات يمكن إبرازها فيما يلي:

_ نقص المراجع باللغة العربية حول موضوع الدراسة خاصة الزراعة في الجزائر.

_صعوبة إيجاد إحصائيات حديثة تخدم موضوع البحث، وتضارب هذه الإحصائيات أحيانا من مصدر إلى مصدر.

_قلة المراجع من كتب تدرس حالة القطاع الزراعي الجزائري ومساهمته في الحد من التبعية الغذائية.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من فرضيات الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين مع مقدمة وخاتمة:

الفصل الأول: يعرض الإطار النظري للقطاع الزراعي والتبعية الغذائية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تم تطرق فيه إلى كل ما هو نظري حول القطاع الزراعي والتبعية الغذائية

المبحث الثاني: تم تطرق فيه إلى مساهمات القطاع الزراعي في الحد من التبعية الغذائية

المبحث الثالث: تم تطرق فيه إلى الدراسات السابقة والقيمة المضافة

الفصل الثاني: يعرض واقع القطاع الزراعي والتبعية الغذائية في الجزائر تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تم تطرق فيه إلى واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر

المبحث الثاني: تم تطرق فيه إلى مساهمات القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: تم تطرق فيه مشاكل وحلول القطاع الزراعي في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الزراعي والتبعية الغذائية

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإستراتجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وامتصاص جزء كبير من اليد العاملة، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية.

غير أن معظم اقتصاديات الدول النامية ودول المتخلفة تعاني من مشكل التبعية الغذائية، الذي يعتبر من أخطر المشاكل التي تواجهها هذه الدول، وذلك لما لها من آثار سلبية على الدولة والمجتمع .

سيتم من خلال هذا الفصل التعرف أكثر على القطاع الزراعي وأهميته في اقتصاد الدول، ومشكل التبعية الغذائية الذي قد يواجهه هذا القطاع من أجل ذالك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول القطاع الزراعي والتبعية الغذائية

المبحث الثاني: مساهمات القطاع الزراعية في الحد من التبعية الغذائية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

الفصل الأول_ الإطار النظري للقطاع الزراعي والتبعية الغذائية

المبحث الأول_ أساسيات حول القطاع الزراعي و التبعية الغذائية

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة في التنمية، سواء بالنسبة إلى الدول المتقدمة أو غيرها، لكن مساهمتها الفعلية تبقى متواضعة خاصة في الدول النامية، نظرا إلى عدة صعوبات قد تواجه القطاع ولعل النسبة التي يساهم بها هذا القطاع تجد مبرراتها بالدرجة الأولى في المقومات التي يتميز بها عموما، حيث سيتم تطرق في هذا البحث إلى مفهوم الزراعة وخصائص، وأهميته هذا القطاع.

المطلب الأول_مدخل للقطاع الزراعي

أولا_مفهوم الزراعة

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين Ager أي الحقل أو التربة وكلمة Cultureأي عناية وبدلك تكون كلمة الزراعة Agriculture تعني العناية بالحقل أو بالزراعة الأرض، تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن والوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة خدمة ومهارة للاستثمار الموارد الأرضية والبشرية وإنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1].

ويعرف أنها كل عمل الغرض منه السيطرة على القوى الطبيعية، والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروع والحيوانات اللازمة، لإشباع الحاجات الإنسانية[2].

ويعرف البعض الزراعة على أنها علم، وفن فلاحة التربة وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية، والحيوانية وتوصف أحيانا، بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن[3].

[1] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن عمان، 2009، ص ،43.

[2] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد **الزراعي**، دار أسامة النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013، ص 25.

[3] جواد سعد العارف، الاقتصاد **الزراعي**، دار الراية النشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن،عمان، 2010، ص 81.

من التعريفات السابقة يمكن تعريف الزراعة على أنها عملية تختص، بالاهتمام بزراعة الأرض وتربية الحيوانات، من اجل إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية وتوجيهها نحو الاستهلاك.

ثانيا_ مفاهيم مرتبطة بالقطاع الزراعي

من بين أهم المفاهيم المتداولة و المرتبطة بهذه الدراسة وتحتاج إلى عرض وجيز عن مضمونها ودلالاتها الإجرائية، وعليه سوف نتوقف عند أهم المفاهيم التالية:

1. الاكتفاء الذاتي الغذائي: هو القدرة على إنتاج معظم الأغذية التي يحتاج إليها بلد، أو أسرة ما، ويعتمدان عليها بغية تلبية احتياجاتهما من الغذاء، والقدرة على كسب الدخل الكافي من خلال الأنشطة الزراعية أو ير الزراعية بغية تلبية الاحتياجات من الغذاء[1].

2 . الأمن الغذائي: يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وتبعا لهذا التعريف، يمكننا التميز بين مستويين للأمن الغذائي: أحدهما مطلق، وآخر نسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. أما الأمن الغذائي النسبي، فيعني قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

3. أمان الغذاء: إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمن الغذائي يعني كل الظروف و المعايير الضرورية اللازمة، خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

4. الفجوة الغذائية: يشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات.

5. الفجوة التغذوية: تتعلق بالإنسان كشخص ونوعية وقيمة الغذاء الذي يتناوله، ولهذا يشير إلى النقص في التغذية كما قد يعني سوء في التغذية أو كليهما معا. والجدير بالذكر أن نقص التغذية هو الحصول على

[1] ORGANIC AGRICULTURE GLOSSARY – ENGLISH-ARABIC ;16/07/2010.

الاحتياجات التغذوية بنسبة غير كافية، في حين أن سوء التغذية يعني حصول الشخص على مواد غذائية ذات قيمة تغدوية منخفضة[1].

ثالثا_ خصائص القطاع الزراعي

يتميز القطاع الزراعي كغيره من القطاعات الأخرى بمجموعة من الخصائص يذكر منها:

- صعوبة التحكم في كمية الإنتاج الزراعي

يخضع الإنتاج الزراعي في الغالب في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني إلى ظروف طبيعية لا تخضع لسيطرة المنتج، فقد يكون الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس، التي لا يستطيع المنتج التحكم بها مثل تذبذب كمية الأمطار الساقطة، أو تعرض المحصول لوباء، أو آفة زراعية أو موجة برد، أو صقيع أو غير ذلك من العوامل التي تصعب عملية التنبؤ بالمحصول السنوي.

- ضعف و صعوبة التمويل الزراعي

يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطر أتناء ممارية أي نشاط فيه، كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة عدم المعرفة، أو ألا يقين من نتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله وذلك بسبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة، والتي يقف المنتج عاجزا عن مجابهتها أو تقليل أثرها السلبي، إن وجود عنصر المخاطرة ألا يقين في هذا القطاع يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل ألازم للعمليات الإنتاجية فيه.

- موسمية الإنتاج

تتأثر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية، وذلك لان طبيعة عملية الإنتاج الزراعي تعتبر عملية حيوية بحد ذاتها، حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية، أو حيوانية خلال مدة معينة من الزمن.

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي** . حالة الجزائر .، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، بيروت، لبنان،2010، ص ص 51،56.

- تخصص الإنتاج الزراعي

تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية، إذا توفرت ظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة إلى إنتاج هدا النوع من السلع، بحيث تتوافر الظروف المناخية المناسبة لمثل هذا الإنتاج دون غيره، ويساهم ملائمة التربة لهذا الإنتاج في تلك المنطقة إلى التركيز عليه أي أنها تخصص في نوع معين من الإنتاج[1].

- تباين مخرجات الزراعة بين الدول

تمتاز المخرجات الزراعية في الدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة من سنة للأخرى، وبنسب تفوق الزيادة، السكانية أما الدول النامية و الفقيرة، فنجد أن إنتاجها لا يتزايد بنسب تعادل نمو السكاني، ويمكن إرجاع السبب إلى أن الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا زراعية متطورة باستمرار، في حين أن الدول النامية لا يمكنها تطوير للحد الذي يعادل النمو السكاني الكبير الذي تشهده[2].

- لا يساير الإنتاج الزراعي انخفاض الأسعار

فالإنتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب، ولكن مسايرته إذا انخفض الطلب بطئ جذا، والسبب هذا البطء هو أن الأرض عامل ثابت ويستمر استغلالها مادامت تغطي التكاليف المتغيرة، وبالتالي تهبط أسعار المحاصيل في الأزمات الاقتصادية[3].

رابعا_ مقومات ومعوقات النمو في القطاع الزراعي

المقومات: اختلفت العوامل المؤثرة في قيام القطاع الزراعي، فمنها ما ينسب إلى الطبيعة، ومنها ما ينسب إلى البشر[4]:

---

[1] علي جذوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010، ص ص 31، 33.

[2] شيخاوي سهيلة، **السياسات الاقتصادية لاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر1980-2016** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتسير وتجارة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018 /2019، ص 38.

[3] جواد سعد العارف، مصدر سيق ذكره، ص 88 .

[4] بوعريوة ربيع، **أهمية القطاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض الأبيض المتوسط يومي 25-24ماي 2017، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ص ص 7،6.

1_العوامل الطبيعية: تشكل العوامل الطبيعية نظاما بيئيا يؤثر في النظام الزراعي، وتتمثل أهم هده العوامل فيما يلي:

1_1 الموقع: يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال تقع استراليا ونيوزيلندا في أقصى الشرق، وتبعد حوالي 18000 كيلومتر عن الأسواق التي تستورد منتجاتها في غرب أوروبا، لهذا تخصصتا في إنتاج سلع لا تتلف أتناء النقل عبر مسافات طويلة، كما يجب أن تكون هذه السلع خفيفة الوزن، صغيرة الحجم حتى تتفادى تحمل التكلفة العالية لنقل عبر هذه المسفات الطويلة.

1_2 المناخ: يعتبر المناخ احد العناصر الهامة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة، لما لها من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها البعض في علاقات تؤدي غلى تسير عملية الإنتاج، واهم هذه العناصر الضوء، والحرارة والمطر، والرطوبة والندى، والثلوج والتبخر، والضغط الجوي والرياح. ولكل عنصر من هذه العناصر له تأثيره الخاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى.

1_3 التربة: هي العنصر الأساسي في النظام البيئي، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأرضية، بغلاف يستطيع النبات غرس جذوره فيه.

1_4 أشكال سطح الأرض: لو نظرت إلى الخريطة السطح ستجد المعالم التضاريسية التالية: الجبال، السهول، الهضاب، الوديان والكثبان الرملية، والأحواض، كذلك تؤثر المرتفعات على الزراعة من حيت الامتداد.
2_العوامل البشرية: تشكل العوامل البشرية نظاما متكاملا يؤثر في النظام الزراعي، من خلال تفاعل العناصر مع بعضها البعض، وأهم هذه العوامل:

2_1 العوامل الاجتماعية يبلغ عدد السكان العالم اليوم أكثر من سبعة مليارات نسمة، وهذا زاد من تحمل الطبيعة لسد احتياجاتهم الغذائية، الأمر الذي أجهد التربة وبشكل كبير، ولو استمرت الزيادة العالمية على ما هي عليه ستحصل المجاعة في العالم ما لم يجد العالم الحلول المناسبة لذلك. ولو نظرنا إلى القوى العاملة في هؤلاء السكان نجدهم فريقين، دول متقدمة تبلغ نسبة العمالة بها أكثر من 50% من مجموع السكان، بينما في الدول النامية تبلغ25 % من مجموع السكان.

2_2 التوزيع الجغرافي للسكان ينتشر السبع ملايير نسمة على بقاع المعمورة، والغريب أنهم يقطنون فوق الأرض الخصبة، فكل منا يلمس ما يدور حوله من اعتداء على الأراضي الخصبة، مثال ذلك الهند، التي يهدد الامتداد العمراني بها كثير من الأراضي الزراعية الخصبة، كذلك أدغال باكستان، حيث تهدد الضواحي الجديدة للمدن

الأراضي الخصبة التي تزرع أربع مرات في السنة، وبالتالي نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة سينخفض إن لم يتوقف هذا زحف.

2_3 التقدم التكنولوجي يلعب التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في استغلال الموارد، فأوروبا لا تغطي الغابات فيها سوى 1% من مساحتها، ولكن يوجد بها أعلى مستوى لإنتاج الأخشاب بالنسبة للفرد في العالم نظرا لنشاط والتقدم السكان، كذلك ما ازدهرت جانبي الأطلس في أوروبا وأمريكا إلا بالتقدم التكنولوجي.

2_4 المستوى الحضاري والمادي مرتبط هذا بلا شك في العادات والتقاليد والتعليم والقدرة على إجراء البحوث العلمية لتطوير وتنمية الزراعة، على سبيل المثال لم تتغير تقاليد الفلاح الهندي و الأفريقي مند ألاف السنين، ولم يدخلوا عليها أي تعديل، بل حافظو عليه دون أي تطوير، على العكس من دلك نجد الفلاح في الدول المتقدمة يستخدم التكنولوجيا والأساليب العلمية في الزراعة، لهذا نجد أن غلة الفدان من الإنتاج تفوق عدة أضعاف ما ينتجه الفدان في الدول المتخلفة.

المعوقات_ هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الزراعي مما يحد تقدمه وتطوره وبالتالي تؤثر على الاقتصاد الوطني سلبيا بوجود هذه العقبات وهي تختلف باختلاف الدولة والمجتمع ،عموما تنقسم إلى ثلاثة أقسام[1]:

- **العقبات الاقتصادية:** هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض ألإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الزراعي، بسبب تدني مستوى التقنية المستخدم وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى، كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي ألازم لعملية التنمية الزراعية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الاقتصادية الزراعية.
- **العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:** إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية، لذا فإن السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنه عجلة التنمية الزراعية، بالإضافة إلى الجانب السياسي فان للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة،فكثير من العادات وتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا في مستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم

[1] علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 351،352.

وذلك لان من حلى مكان هده الكفاءات وصل إليها وفق بعض العادات الاجتماعية المرفوضة كالواسطة والمحسوبية .

- **العقبات التقنية والتنظيمية:** عدم وجود الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي وعدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي، يؤدي بشكل أو بأخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الزراعية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في أنشطة القطاع الزراعي المختلفة، لدى فإن تبني الأساليب الحديثة في إنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة ساهم في دفع عملية التنمية للأمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها، بالإضافة إلى الجانب التقني فان تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري وتباع الأساليب الإدارية المعقدة وتبني الروتين وبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.

المطلب الثاني_ ماهية التبعية الغذائية

أولا_ مدخل لتبعية الاقتصادية

ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحتي أمريكا لاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية، التي تربطها علاقة تبعية مع الدول المتقدمة وينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، القائمة على الاستقلال والتبادل غير الكفء، وأسلوب الاستثمار والمعونات التي تشكل عودة للاستثمار الجديد، والتبعية بصفة عامة هي الخضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات السيطرة على الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقة التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

ويرى فريق من الاقتصاديين أن صورة التبعية الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية، ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة، في الوقت الذي لازالت عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين والتابعين.

ومن الواضح أن التبعية الاقتصادية تتخذ أشكالا متعددة، كل منها يساهم في تكريس وتعميق تبعية الاقتصاد للخارج يذكر منها التبعية التجارية والمالية والتبعية الغذائية [1].

[1] عمر بن فيجان المزروقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي،2005، ص 9.

1_**التبعية التجارية:** تعني اعتماد البلد التابع في علاقته التجارية على الدول المتقدمة وعلى عدد محدود منها، وتتضح هذه التبعية من خلال ارتفاع الأهمية النسبية لتجارة في اقتصاديات الدول التابعة من جهة ومن خلال البنية المشوهة لهذه التجارة من جهة ثانية، والتبعية الغذائية بصورة أوضح تعني تحكم عوامل الطلب الخارجي في معدلات النمو الاقتصادية في البلاد التابعة، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة للقطاع التصدير في مصادر الدخل في الأغلبية الساحقة في البلدان التابعة، هو ما يعني أن الدول التابعة تعتمد على التصدير إلى حد كبير من أجل رفع معيشة سكانها وزيادة طاقتها الإنتاجية[1].

2_**التبعية المالية:** تعتبر أغلب الدول النامية، مستوردة رأس المال حيث تعاني نقص شديد في العملة الأجنبية لازمة لتمويل إنفاقها الاستهلاكي والاستثماري، وهو ما يدفعها إلى القروض الخارجية التي زادت من أعبائها الاقتصادية وزادت من تبعيتها للدول المتقدمة الدائنة، وهذا السبب بالقاعدة المطلقة فهناك بعض الدول النامية التي تتمتع بفائض مالي وهي الدول المصدرة للبترول، ونجد أن هده الفوائض توجه نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة مزاد اندماجها مما أذى كذلك إلى تبعية اقتصادية تمثلت في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بمختلف أشكالها رأس مال نقدي، خبرة فنية...[2]

ويعتبر الشكل الثالث لتبعية الاقتصادية المتمثل في التبعية الغذائية، وهو العنصر الذي يهم من أشكال التبعية الاقتصادية والذي سيتم تطرق إليه في العنصر التالي:

ثانيا_ التبعية الغذائية

1_ مفهومها: التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة، تكون على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أما التبعية الغذائية تعني عدم القدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من الموارد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة[3].

---

[1] محمد محمود ولد محمد، **التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وآثرها على التنمية في الدول النامية مع دراسة حالة موريتانيا نموذج**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارة وتسير، جامعة الجزائر،2012/2013، ص 10.

[2] شيخاوي سهيلة، مصدر سيق ذكره، ص 37.

[3] نزغي عز الدين، هشام الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي** مجلة العلوم الاقتصادية العدد الثالث والثلاثون،2013/7/7، ص 6.

وتعرف التبعية الغذائية أيضا بأنها الدول المتخلفة التي تعتمد علي الدول المتقدمة ودول الاستعمار في الحصول على غذائها مقابل السيطرة على موارد الدولة المتخلفة[1].

وتعرف أيضا على أنها حالة من العجز الغذائي الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية مما يجعل البلدان في حالة الطلب عليه من الخارج للوفاء بحاجات السكان[2].

من تعريفات السابقة يمكن تعريف التبعية الغذائية بأنها عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ولجوئها إلى مصادر خارجية لتلبية حاجيات السكان.

ثالثا_ أسباب التبعية الغذائية

التبعية الغذائية لها العديد من السباب التي تؤدي باقتصاد بعض الدول لتبعية للخارج يذكر منها ما يلي[3]:

- التقسيم الدولي للعمل الذي تكون تاريخيا، وموقع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والوضع الذي وجدت هذه البلدان نفسها فيه، نظرا للإرث الاستعماري وما خلفه من نمط إنتاج فيها، اتفق على تسميته نمط الإنتاج الكولونيالي أي نمط الإنتاج المشوه الأحادي الجانب الذي يقوم على إنتاج عدد محدد من السلع التقليدية (منتجات زراعية، مواد أولية) أو تلك الموجهة للتصدير والمرتبطة إلى حد التبعية الكاملة باقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة .

- السياسات النوليبيرالية المطبقة بشكل عشوائي طيلة السنوات الثلاثة الماضية على نطاق الكوكب (تحرير من جميع الجوانب، انفلات حركة رؤوس الأموال عبر الحدود من دون أي ضوابط أو قيود، وتطور الأسواق المالية المستقل إلى حد كبير عن تطور الاقتصاد الحقيقي، تفاقم معضلة الديون الخارجية لبلدان الجنوب، خصخصة الخدمات العامة والسلع).

- طبيعية للعاملين السابقين ويتمثل في الدور الذي تضطلع به الشركات العابرة للقوميات في الاقتصاد العالمي، وفي اقتصاديات البلدان النامية، تحديدا فهذه الشركات فرضت نفسها كلاعب رئيس في أسواق

---

[1] شرح مفهوم التبعية الغذائية، الموقع، https : fhhas.net/16090، التوقيت 2021.02.06،12:11.

[2] صاحب يونس، **السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق وعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014 /2015، ص33.

[3] محمد دياب ،**المشكلة الغذائية في العالم جوهرها و أسبابها الحقيقية**، مجلة الدفاع الوطني ،العدد85 ، لبنان ،2013، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/conent الموقع/ ، التوقيت، 2021.02.06،12:11.

المواد الغذائية إنتاجا وتسويقا، حيت تمارس احتكار المواد الغذائية وتستخدمها في حالات عديدة كسلعة للمضاربة في أسواق أخضعت كل شيء للتسليع ولمنطق الربح، فشركة كارغيل الأمريكية مثلا، التي تصل مبيعاتها إلى 71مليار دولار تسيطر على 45% من تجارة الحبوب في العالم، وتتسم أنشطة الشركات العابرة للقوميات في هذا المجال بسمتين أساسيتين هما الاحتكار والتركز، فهي تتحكم بإنتاج البذور والأسمدة والمبيدات وتسويقها والسيطرة على شبكة توزيع ومبيعات المواد الغذائية على النطاق العالمي.

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية كمحصلة لارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي ومن تم إلى تفاقم المشكلة الغذائية، فالنمو السريع الذي تشهده اقتصاديات بلدان كبيرة كالصين، والهند، فضلا عن بلدان أخرى وتسارع وتيرة التصنيع، فيها أدى من جهة إلى ارتفاع مستوى لمعيشة في هذه البلدان، ومن تم إلى ازدياد أحجام استهلاك المواد الغذائية فيها ونسبها، كما أدى من جهة أخرى إلى تسارع الطلب الزراعي .

- تطوير الوقود العضوي وإنتاجه أو ما يسمى الوقود الأخضر أو الحيوي أو زراعي، خصوصا مع الميل الثابت لارتفاع أسعار النفط والغاز، والذي سبب ارتفاعا كبيرا في أسعار الأسمدة وتكاليف النقل المرتبطة بالنظام الغذائي، مما دفع إلى زيادة الاستثمار في إنتاج أنواع الوقود البديلة من أصل نباتي، ومع إدراك حقيقة مفادها أن عصر النفط الرخيص قد ولى انه لابد من البحث عن أنواع بديلة من الوقود، وجدها البعض في القطاع الزراعي فتتحول مساحات شاسعة من الأرضي في العديد من البلدان النامية خصوصا، من زراعة الحبوب والزراعات الغذائية الأخرى، إلى زراعات لإنتاج الوقود العضوي وقامت الحكومات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرازيل بدعم إنتاج الوقود الزراعي نضرا لندرة النفط وارتفاع درجة حرارة الأرض والمفارقة أن الهند والبرازيل حيث نسبة الفقر والجوع وسوء التغذية عالية جذا، هما اكبر مصدر للوقود العضوي في العالم.

- تسارع ظاهرة التمديد في البلدان النامية، أي نزوح أعداد واسعة من السكان الأرياف إلى المدن وتجمع قسم كبير منهم في أحزمة بؤس، تلف هذه المدن مع ارتفاع نسبة البطالة فيها إلى مستويات غير مسبوقة، وتقلص عدد العاملين في القطاع الزراعي، وانتقال الفئات الأكثر حيوية ونشاطا اقتصاديا إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى، غير المنتجة للمواد الغذائية وإهمال مساحات واسعة من الأراضي في الأرياف، وهي أمور تؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في عدد كبير من البلدان النامية وبالتالي إلى تقلص إمكانات التأمين الغذائي لسكانها.

- الجفاف وغيره من الظواهر المرتبطة بتغير المناخ في البلدان المنتجة، مثل الصين وبنغلادش واستراليا أثرت على المحاصيل وعلى إنتاج المواد الغذائية وزيادة استهلاك اللحوم خصوصا في بلدان أمريكا اللاتينية، وآسيا، كما أن التغيرات في العادات الغذائية نظرا للارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والتطور في مستوي المعيشة في بعض البلدان، من شأنه أن تفاقم هذه المشكلة ونتيجة لذلك ستضطر بلدان كانت حتى الآن تتميز بالاكتفاء الذاتي نسبيا مثل الهند، وفيتنام، والصين إلى استيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي الزراعية، وانخفاض مخزون الحبوب في الأنظمة الوطنية التي تم تفكيكها في أواخر التسعينات وهذا يعني أن هذه البلدان تعتمد اليوم على أسواق الحبوب المتقلبة عالميا.

- وأخيرا تزايد الاستثمار المضارب في المواد الأولية، والدي ساهم في النهاية في إخلال بتوازن النظام الزراعي الغذائي الذي كانا هشا للغاية، فقد بدأ تزايد الاستثمار المضارب في المواد الأولية من انهيار أسواق دوت كوم وسوق الرهن العقاري العالي المخاطر في الولايات المتحدة، عندما سعت المؤسسات الاستثمارية (البنوك وشركات التامين وصناديق الاستثمار)وغيرها لتكون أكثر أمانا وفعالية من حيث التكلفة لاستثمار أموالها، و يقدر اليوم أن جزءا كبيرا من الاستثمار المالية في القطاع الزراعي لها طابع مضارب.

رابعا_ آثار التبعية الغذائية

تتمثل الآثار المترتبة عن التبعية الغذائية فيما يلي[1]:

- إغفال التنمية: تؤثر التبعية الغذائية سلبا على التنمية الاقتصادية، كون نقص الأمن الغذائي يصاحبه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وبدلك ترتفع تكاليف المعيشة ويحدث التضخم وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع موارد المجتمع، لصالح الأنشطة السريعة المرد ودية على حساب الاستثمارات ذات العائد البطيء، بإضافة إلى توزيع الثروة بين الفقراء و الأغنياء نتيجة اختلال معدلات الزيادة في دخول النقدية بين الفئات الاجتماعية، فينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب الأجور والمعاشات، وكل هده العوامل تساهم في بطئ عملية التنمية .

- زعزعة الاستقرار الداخلي: من المعروف أن الآثار الاقتصادية الإيجابية بمعناها العام، تجلب رفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع بينما تؤدي الآثار الاقتصادية السلبية للاضطرابات الاجتماعية وللنزاعات والحروب، ويختل الاستقرار الداخلي للبلدان الواقعة في التبعية الغذائية، عند ارتفاع أسعار المواد الأولية،

[1] صاحب يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 36،37.

ومال ذلك من أثر على تدني الأوضاع الاجتماعية والمعيشة للأفراد خاصة إذا كانت تلك الدول واقعة في أزمة المديونية، وهو ما يؤثر في شعور المواطنين بالتهديد بخطر الجوع ما قد يدفعهم للانتفاض والعصيان المدني.

- التدخل السياسي المباشر: تعتبر السيادة من لأركان الأساسية لدولة بمفهومها الحديث، و تجد الكثير من البلدان الواقعة في تبعية الغذائية وفي التبعية الاقتصادية، بشكل عام نفسها مضطرة للاعتماد على القروض والمعونات سواء من البلدان الكبرى أو من المؤسسات المالية لدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكدا الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، وهو ما يفقدها الكثير من سيادتها في اتخاذ القرارات، إذ تنصاع لما تمليه هده الأطراف، عند صياغتها لسياساتها العامة المحلية، ويتبلور خطر التدخل السياسي المباشر في البلدان التابعة، في عدم قدرة هده الأخيرة على إعادة تكوين نفسها ذاتيا وتعطيل الإرادة السياسة لهده البلدان، فرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا يتم انطلاقا من الحاجات الفعلية للبلدان التابعة وإنما انطلاقا من إرادة وحاجات الدول الدائنة، وهو ما يكرس استمرار تبعية هده البلدان للبلدان الكبرى.

- فرض الولاء السياسي: تؤكد الدراسات الاقتصادية أن المحاصيل الزراعية أصبحت تستخدم كسلاح سياسي في أيدي البلدان الكبرى، لفرض اتجاهاتها على البلدان النامية وبالتالي انصياع هذه الخيرة ورضوخها لإرادة البلدان المتقدمة وإظهار الولاء التام لها، فالقمح اليوم أصبح سلاحا لا يقل أهمية عن البترول والولايات المتحدة الأمريكية لا تنفك عن الضغط على البلدان النامية مستعينة في ذلك بتهديدها بتخفيض حجم المعونات منه، ومن برامج المساعدات الممنوحة لها ،من السلع الغذائية لفرض إرادتها عليها.

- استغلال العمل الإغاثي: إن البلدان التي تتلقى المساعدات تجد نفسها مرتبطة بالبلدان المانحة من خلال التبعية الغذائية، السياسية والعسكرية، فالعمل الإغاثي يحمل كأهداف معلنة أهدافا إنسانية ولكنه يحمل في طياتها أهدافا خفية في صالح البلدان الكبرى، فميزان القوى الدولي الحالي يتميز بنظرة البلدان القوية للمساعدات التي تقدمها للبلدان النامية، بأنها أحد السبل والوسائل المستعملة للتنافس على موارد هذه البلدان، ولكسب ولائها لصالحها، فكل إجراء من هذا النوع يخدم مصالح البلدان المانحة ولا يخدم فقط مصلحة البلدان المستقلة.

- التلويح بقطع المعونات الغذائية: تعني المعونات الغذائية توفير، الموارد الغذائية من بلد ما أو منظمة عالمية لبلد، أو مجموعة بلدان تشكو من نقص في الأغذية، على أساس من أسس التسهيلات المختلفة بتقديمها كمعونة بدون مقابل أو كقرض طويل الأمد بفوائد منخفضة ملائمة، والتلويح بقطع المعونات

الغذائية، عبارة عن عقوبة اقتصادية تمارسها البلدان، بهدف معاقبة بلد ما ترى أنه اخل بالقوانين والأعراف الدولية، وإذ وجدت البلدان الواقعة في التبعية الغذائية نفيها في ظروف داخلية غير مستقلة لأي سبب من لأسباب، تصبح بذلك المعونات الغذائية ضرورية ملحة، فتضطر بذلك للحصول عليها وإن كلفها ذلك رهن جزء من سيادتها، فتقبل تدخل الأطراف الأجنبية في صنع في صنع وتعديل سياساتها الوطنية.

المبحث الثاني_ مساهمات القطاع الزراعي في الحد من تبعية الغذائية

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم، وخاصة الدول النامية، وتتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية، بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي.

المطلب الأول_ توفير الغذاء

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية الذي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كالحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها[1] لتنمية الزراعية سواء من خلال رفع الإنتاجية أو زيادة الرقعة الزراعية.

رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل توسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، إذ معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، ويخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية،سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع،كما انه لتحقيق تلك الاحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي[2].

الجدول رقم1: معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموع السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (2015-2018).%

المجموعة السلعية	2015	2016	2017	2018
الحبوب	44.8	39.2	41.7	37.8
القمح والدقيق	44.9	36.3	39.3	37.7
الذرة الشامية	29.8	31.6	28.4	24.5
الأرز	48.2	53.2	53.0	44.9
الشعير	38.7	20.5	32.6	35.3

[1] علي جذوع الشرفات، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتسير وتجارة، جامعة الجزائر 2012/2011، ص 12.

الذرة الرفيعة والدخن	99.3	98.8	102.3	94.9
البطاطس	94.4	91.8	96.4	95.8
البقوليات	55.4	51.5	53.3	50.9
الخضر	97.5	95.6	102.8	99.2
الفاكهة	97.5	98.5	102.5	97.2
التمور	108.3	108.6	108.0	106.8
السكر	43.7	45.2	38.7	35.3
الزيوت النباتية	48.6	36.2	43.0	46.0
جملة اللحوم	69.7	67.4	72.4	74.9
الأسماك	96.6	104.6	108.7	106.1
البيض	86.1	85.2	83.0	83.4
الألبان ومنتجاتها	75.9	76.9	93.7	93.8

المصدر: المنظمة العربية لتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018، ص، 34.

من الجدول رقم 1 بلغ الاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في المنطقة العربية في عام 2018، 65.97% مقارنة بنحو68.75% في العام2017، وقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في عام 2018من سلع العجز بين 35.3% و52.2% للسكر والحبوب والزيوت النباتية والبقوليات، وتراوحت مابين69.8% و97.2%، للحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها والفاكهة، واقتربت من 100% للخضر، بينما تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي لسلع الفائضة مابين،106.1% و106.8% لكل من الأسماك والتمور يتضح أنه هناك نمو في معدل الاكتفاء الذاتي لبعض السلع وتراجعا في سلع أخرى.

المطلب الثاني_ توفير الموارد النقدية والارتفاع بمستوى الدخل

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وبالتالي فان القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية، لرفع الإنتاجية، وزيادة حجم الإنتاج[1].

[1] غردي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 12.

وكذلك الارتفاع بمستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي، سواء من خلال التوسع في المشاريع القائمة، أو تطويرها وتنويعها من ناحية الإنتاجية وتخصصها في الفروع النباتية والحيوانية[1].

الجدول (2): جدول يمثل المساحة الجغرافية والمزروعة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومتوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالمنطقة العربية والعالم خلال الفترة(2016-2018).

البيان		المنطقة العربية	العالم
المساحة الجغرافية		1342.72	14894
المساحة المزروعة (مليون هكتار)	2016	65.76	4869.62
	2017	72.86	4871.14
	2018	74.12	4872.66
مساحة الأراضي الصالحة لزراعة (مليون هكتار)	2016	232.22	6287.06
	2017	232.76	6278.51
	2018	233.24	6270.53
متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	2016	0.16	0.65
	2017	0.18	0.65
	2018	0.18	0.64

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي،2018، ص، 5.

يوضح الجدول رقم 2، أن المساحة الجغرافية للمنطقة العربية بلغت نحو 1343 مليون هكتار عام 2018م، تتمثل مساحة الأراضي الصالحة لزراعة منها حوالي 233.24 مليون هكتار أي بنسبة 17.37% والتي يزرع منها فقط نحو 74.12 مليون هكتار بنسبة 31.78% مليون هكتار من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة لزراعة، ويتضح أن المساحة المزروعة بالمنطقة العربية تزايدت من نحو 72.86 مليون هكتار عام 2017 إلى نحو 74.12 مليون هكتار عام 2018، ويوضع مؤشر متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الوطن العربي انه يقدر بحوالي ربع المستوى العالمي كنتيجة لزيادة معدل النمو السكاني على المستوى العربي مقارنة بنظيره العالمي.

[1] سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017/2016، ص 39.

المطلب الثالث_ توفير اليد العاملة للقطاعات الأخرى وتأهيلها

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي، تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على الناتج الزراعي وهذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، أما السبب الثاني لانتقال العمالة هو تبني الطرق التكنولوجيا الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية وتتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى[1]. وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف وتأكيد خطأ فكرة ارثرلويس، حيث تزامن مع إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض نسبة الاستيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة[2].

يعمل أيضا على زيادة إنتاجية المواد الاقتصادية الزراعية المستخدمة وخاصة كفاءة العمل الزراعي إذ غالبا ما يتسم العمل الزراعي في الدول النامية، بانخفاض كفاءته مقارنة بمثيله من الدول المتقدمة، ويأتي ذلك من خلال التدريب المهني وبرامج الإرشاد والتحسين ومتابعة الأساليب العلمية في العمليات الزراعية[3].

الجدول(3): يمثل إجمالي القوى العاملة الكلية والزراعية بالوطن العربي والعالم خلال فترة (2015-2018).

الوحدة: مليون نسمة

البيان	إجمالي القوى العاملة				معدل النمو	إجمالي القوى العاملة الزراعية				معدل النمو %
	2015	2016	2017	2018	%	2015	2016	2017	2018	
الوطن العربي	125.4	124.0	124.2	123.8	0.32	31.9	28.9	28.8	28.6	2.58
العالم	3203.1	3240.6	3274.9	3297.2	0.73	872.0	866.4	866.1	865.5	0.19

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي،2018، ص،3.

[1] علي جذوع الشرفات، مصدر سبق ذكره، ص ص 28،29.

[2] فوزية غربي،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم وتسير جامعة منتوري قسنطينة،2008/2007، ص 49.

[3] سالت محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 39.

يشير الجدول رقم 3 إلى تناقص العمالة الكلية والزراعية على المستوى المنطقة العربية مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة في المنطقة العربية كنتيجة لزيادة أعداد السكان ومحدودية فرص العمالة المتاحة.

فضلا عما تم ذكره يساهم القطاع الزراعي أيضا:

_ تحسين ظروف العيش في الأرياف من خلال التخلص من رواسب التخلف في البنية التحتية وتشجيع الزراعات المعاشية بمنع المزارعين قروضا صغير ومتوسط الأجل لحفر الآبار واقتناء الآلات الزراعية[1].

_ تطوير الثروة الحيوانية وزيادة منتجاتها، وتطوير تصنيع المنتجات الحيوانية والنهوض بأساليب تسويقها إذ يعتب متوسط نصيب الفرد من المنتجات المذكورة كالحليب مقياسا أو دليلا على تقدم صحة الفرد وكفاءته.

_ حماية البيئة من التلوث من الأهداف الأساسية لسياسات التنمية، إذ غالبا ما تؤدي صناعة المدخلات الزراعية والصناعات الغذائية، كمشاريع تربية الدواجن أو تسمين حيوانات اللحوم والصناعات التعليبية التي تأثر على البيئة وتلوتها بالفضلات الناتجة عن تلك المشاريع، مما تتطلب شروطا خاصة تبعدها عن تلوث البيئة وحمايتها من لأثار المتوقعة عن دلك التلوث[2].

_ يقوم القطاع الزراعي بتوفير المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات لإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص، مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل.

_ يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندران توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغداء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان[3].

[1] يوسف بن يزة، **محددات ومهددات الأمن في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الثامن والثلاثون، 2018/05/20،ص ،27.

[2] سالت محمد مصطفى، نفس المرجع السابق، ص 40.

[3] على جذوع الشرفات، مصدر سبق ذكره ص ص 29،30.

المبحث الثالث_ الدراسات السابقة والقيمة المضافة

إن الدراسات السابقة ذات أهمية بالنسبة لأي بحث علمي كونها تعد مرجعية علمية يستند إليها البحث الحالي وسوف يتم عرض البعض منها:

المطلب الأول_ دراسة الأولى

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، عنوانها: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، من إعداد: فوزية غربي، إشراف د عبد الله بعطوشي، جامعة منتوري قسنطينة، وذلك سنة2007-2008.

وقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تضمنت سؤالا رئيسيا: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد الاستهلاك الواسع، لما يضمن لها استقلالا اقتصاديا؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص حالة الزراعة في الجزائر وتحليل وضعية الإنتاج الزراعي من خلال تشخيص حالة الإنتاج النباتي والحيواني، وتعرف على المشاكل والمعوقات الذي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر والسعي من اجل وضع حلول من اجل تخطيها.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال أهم نتائجها: مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على المستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، وتعتبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات، التي تساهم في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى.

المطلب الثاني_ دراسة الثانية

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، عنوانها: القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من إعداد: محمد غردي، إشراف د. رابح زبيري، ود. عمر رفيق، جامعة الجزائر-3-، وذلك سنة 2012، وقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تضمنت سؤالا رئيسيا: ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها؟

وتهدف هده الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الجزائري في تنمية الاقتصاد، وإظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي، وتهدف أيضا إلى

التطرق لأشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توفقها مع أشكال الدعم غير المحظور في اتفاقية الزراعية

وتوصلت الدراسة من خلال أهم نتائجها غلى أن أهمية التنمية الزراعية تكمن في تنمية الروابط الأمامية والخلفية التي تشكلها مع بقية القطاعات من خلال استخدام مخرجات القطاعات الصناعية والتكنولوجيا في القطاع الزراعي واستخدام مخرجات القطاع الزراعي في الصناعات الغذائية والتحويلية كمواد خام أولية. وأن التنمية الزراعية لا تقوم إلا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج وسياسة سعريه وسياسة تجارية.

المطلب الثالث_ دراسة الثالثة

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، عنوانها: السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة مواد أولية أساسية2000-2014، من إعداد: صاحب يونس، إشراف د رابح العروسي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، وذلك سنة2014-2015.

وقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تضمنت سؤلا رئيسيا: إلى مدى استطاعت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2014 في أن تتجاوز التبعية الغذائية في المواد الغذائية الأساسية خاصة مادتي الحبوب والحليب ؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الفلاحية المنتهجة، والاعتماد على الإنتاج الفلاحي الغذائي في فرعي الحبوب و الحليب كمعيار لدلك، من حيت مدى استقلالية للطلب المحلي وتجاوزه للتبعية للخارج، ومعرفة مدى تمكن السياسات الفلاحية المنتهجة في فترة الدراسة، ومن خلال البرامج والأهداف المتنوعة التي حملتها، من حل المشاكل المتراكمة التي تعاني منها قطاع الفلاحة، عدى التبعية الغذائية، مع التطرق لمختلف السياسات الفلاحية التي تم تبنيها مند الاستقلال، وتحليل أسباب استمرار البلدان النامية والعربية، بما فيها الجزائر للتبعية الغذائية

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فشل القطاع الفلاحي ولعدة أسباب مختلفة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادي الحبوب والحليب سنة 2000 إلى 2014، وكذلك الدور السلبي الذي يلعبه المناخ السياسي السائد الذي يميز البلاد، وتأثيره السلبي على التنمية الفلاحية، وأن تحسين الوفرة الغذائية ومستوى نصيب الفرد الجزائري من الغذاء، لا يعني أن الفلاحة الوطنية قد أفلحت في تأدية المهام، وأن التحدي الرئيسي الذي تواجهه، وهي ضرورة تشجيع وتيرة التنمية الفلاحية، وتنمية القطاع في كل المستويات، لتجاوز التبعية الغذائية في أقرب الآجال، كون الاستمرار في سياسة التوسع في ستراد الغذاء، بالاعتماد على عوائد الريع النفطي، قد تخلف لنظام أزمة

سياسية، اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد، في السنوات القليلة القادمة، نظرا لتعرض المورد الأساسي للنقد الأجنبي للنفاد.

_ القيمة المضافة

من خلال مقارنة الدراسات السابقة مع هذه الدراسة يمكن استخلاص بعض القيم المضافة في البحث ملخصة فيما يلي:

_ تناولت الدراسات السابقة القطاع الزراعي مع متغيرات أخرى وفي فترات زمنية معينة مركزة على تأثير المناخ السياسي على نجاح السياسات الفلاحية وبرامج الفلاحة المتبعة من طرف الدولة، في حين تناولا هذه الدراسة القطاع الزراعي وتخصصت في دور القطاع الزراعي في الحد من التبعية الغذائية وقد ركزت على دراسة مستقبل وأفاق تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، كما قد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى الحلول، المقترحة لعلاج مشاكل القطاع الزراعي.

_ كما أن هذه الدراسة تعد الأكثر حداثة من حيث الإحصائيات مع اعتبارها مكملة لنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل مفاهيم نظرية حول القطاع الزراعي ومشكلة التبعية الغذائية مبين في نفس الوقت الخصائص ولأهمية الكبيرة لهذا القطاع على اقتصاد الدولة ولأفراد.

اتضح من خلال هذا الفصل أن مشكلة التبعية الغذائية من أهم المشكلات التي تواجه اقتصاد الدول خاصة دول النامية والمتخلفة منها، وذلك لأبعادها المتعددة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كما أن لتبعية الغذائية عدة أسباب منها النظام الرأسمالي وفي آلية عمله والعلاقات الإنتاجية لدول وأسباب الطبيعية والديمغرافية والتكنولوجيا و ارتفاع الأسعار العالمية والوقود الحيوي.

الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي والتبعية الغذائية في الجزائر

تمهيد:

يحتل القطاع الزراعي مكانة متقدمة في سلم أولويات الدول متقدمة كانت أو نامية، وتعتبر الزراعة مصدرا أساسيا للغذاء ولتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ولنمو الاقتصادي لدول.

والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بتطوير نشاط قطاعها الزراعي، وهذا راجع لدور الفعال الذي يقوم من حيث توفير الغذاء وتشكيل الناتج الإجمالي الخام وتوفير اليد العامل والنقد الأجنبي .

وهذا نظرا في للإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها القطاع الزراعي في الجزائر والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والموارد النباتية والحيوانية التي تمكنه من تحقيق اكتفاء ذاتي والحد من التبعية الغذائية، ولكن برغم كل ما يقدمه فهو يعاني الكثير من المشاكل التي تحد من تنميته، وهذا راجع إلى للتهميش الكبير الذي عرفه في السنوات السابقة جراء التركيز على القطاع الصناعي فقط ، مما أذا إلى ضعف في الإنتاج النباتي والحيواني وبالتالي زيادة الواردات الزراعية والتبعية الغذائية للخارج.

وسيتم من خلال هدا الفصل التعرف أكثر على أهم التطورات الحاصلة في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وأهم إمكانيات ومساهمات هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري مع التطرق لمشاكل والحلول المناسبة لهذا القطاع، ومن أجل ذالك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول_ واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر

المبحث الثاني_ مساهمات القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث_ مشاكل وحلول القطاع الزراعي في الجزائر

الفصل الثاني_ واقع القطاع الزراعي والتبعية الغذائية في الجزائر

المبحث الأول_ واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر

تعتبر الجزائر مصدرا أساسيا للغذاء وللموارد الأولية، بحيث تأخذ التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية للدولة.

والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بتطوير نشاط قطاعها الزراعي، ونظرا لأهمية هذا القطاع، ارتأينا أن نتناول في هذا المبحث من الفصل الثاني واقع القطاع الزراعي أو الإنتاجي في الجزائر، حيث قسم إلى ثلاثة مطالب، إمكانيات القطاع الزراعي الجزائري في المطلب الأول، وواقع الإنتاج الزراعي النباتي في المطلب الثاني، بالإضافة إلى واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في المطلب الثالث.

المطلب الأول_ إمكانيات ومقومات القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، وذلك لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتتمثل أهم هده المقومات فيما يلي:[1]

الموارد الطبيعية: والمقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة وتتمثل باختصار في:

- الأراضي الزراعية: وتشكل الأراضي الزراعية في الجزائر مابين 16.5% و17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة 2381741 كلم، والجزائر بذالك تملك أراضي خاصة لزراعة يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية و تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية.
- الموارد المائية: إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20مليارم، منها 13 مليار، من الموارد المائية السطحية بالشمال، 7مليارم من الموارد المائية الجوفية، وأن 75% من هذه الموارد قابلة لتجديد.

[1] بوعريوة ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ص 4،3.

الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة، وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في إنتاجها الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما يجعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل.

الموارد النباتية والحيوانية: وتتمثل في:

- الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الزراعي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وتوفير العملة الصعبة، من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية،بالإضافة إلى إمكانية استخدام مدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.
- **الموارد الحيوانية:** تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة، أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين، بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال.

المطلب الثاني_ واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر

يحظى الإنتاج النباتي بمكانة هامة في الجزائر، خاصة تلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والبقول، وسيتم التطرق إلى أهم التحولات التي عرفتها هذه المجموعات المحصولية من خلال هذا المطلب.

أولا_ تطور مساحة وإنتاج مجموعة الحبوب

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري ولعل القمح ومركباته أكثرها أهمية، لأنه يشكل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين.[1]

والجدول الآتي رقم(4) يبين تطور المساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر (2000-2017).

المساحة: ألف هكتار، الإنتاجية: كجم/هكتار، الإنتاج: ألف طن.

السنوات	المساحة الإجمالية المزروعة	المساحة المزروعة حبوب	الإنتاجية	الإنتاج
2000	4705.00	3731.95	616	2299.69
2005	4799.75	2813.53	1254	3527.44
2010	5159.98	2856.37	1595	4558.57
2011	5198.98	2584.54	1442	3727.99
2012	5880.37	3063.03	1677	5137.15
2013	5418.42	2699.25	1820	4912.23
2014	5399.50	2509.02	1369	3435.23
2015	5394.37	754.342	3901	829.373
2016	5417.99	3379.57	1019.6	3445.16
2017	5625.40	3513.44	989.93	3478.07

المصدر: جامعة الدول العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد، 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010-2011)، 35 (2012-2014)، 38 (2015-2017)

الجدول رقم (5) يبين تطور حجم إنتاج الحبوب من2016-2019. الوحدة: مليون قنطار

الموسم الزراعي	الإنتاج
2015-2016	34.3
2016-2017	34.7

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سبق ذكره، ص 150.

2018-2017	60.5
2019-2018	56

المصدر، من إعداد الطالب بالاعتمار على الموقع https :/www.aps.ds

_ من خلال الجدول(4) نلاحظ أن هناك تذبذب ملحوظ في المساحات المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر، بحيث سجلت تراجع من سنة 2000 بمساحة تقدر 3731.95 ألف هكتار إلى غاية سنة 2005 بمساحة تقدر ب2813.53 ألف هكتار تم ارتفعت إلى 2856.37 ألف هكتار في2010 وذلك راجع إلى عمل الدولة على اتخاذ إجراءات خاصة ركزت على توسيع الإنتاج الزراعي وتقليص فاتورة الواردات من هذه المادة الحيوية،وقد واصلت الارتفاع سنة 2011 و2012 بمساحة تقدر ب 2584.54و 3063.03 ألف هكتار وقد وانخفضت سنة 2013 و2014 ب مساحة تقدر ب 2699.25 و 2509.02 ألف هكتار على التوالي، وذلك راجع إلى تقلص المساحة، ورجعت إلى الارتفاع سنة 2016 و2017 ب مساحة تقدر ب 3379.75 و3513.44 ألف هكتار سنة ، ويعود هذا التذبذب في المساحة المزروعة حبوب إلى أسباب عديدة في مقدمتها التغيرات المناخية، والمساحة المتروكة بورا.

_ حققت الجزائر في السنوات الأخيرة زيادة هامة في إنتاج الحبوب كما هو موضح في الجدول (4)، (5) رغم التباطؤ في وتيرة النمو وانخفاض الإنتاج في بعض الأحيان، حيت أدت الظروف المناخية المواتية، خاصة بالنسبة للحبوب، خلال الموسم الزراعي 2017-2018، إلى رفع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلى 5.0% مقابل 1.8% في 2016 1.0% في 2017 بالإضافة إلى الجهود المالية المبذولة من طرف الدولة وتوفير الإمكانيات اللازمة من كهرباء ومياه لإنعاش القطاع الفلاحي إلى جانب دعم الفلاحين المحليين بتقليص الكميات المستوردة من المواد الفلاحية وتشجيع المحولين للاستثمار في زراعة الحبوب.

وسجل إنتاج الحبوب في 2018 و2019 أفضل المستويات من حيث نمو الكميات المنتجة، بحيث ارتفع الإنتاج ب 75% ليبلغ 60.5 و56 مليون قنطار على توالي، مقابل 34.7 مليون قنطار في 2017، خصت هذه الزيادة في الإنتاج كل أنواع الحبوب.[1]

_ رغم تحقيق الجزائر زيادة هامة في السنوات الأخيرة في إنتاج الحبوب، إلا أنها لم تعطي نتائج مستقرة رغم كل الجهود المالية المبذولة من طرف الدولة فيما يتعلق بتوسيع المساحات والري.

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2018، ص 16.

والجدول التالي رقم (6)يبين تطور إنتاج الحبوب حسب كل نوع(2000-2017).

الإنتاج: ألف طن المساحة: ألف هكتار

البيان		2000	2005	2010	2015	2016	2017
القمح	المساحة	2288.25	2036.20	1755.73	1814.72	2062.18	2118.39
	الإنتاج	1509.10	2414.73	2952.70	2656.73	2440.10	2436.50
الشعير	المساحة	1378.48	684.65	1018.79	802.34	1236.20	1303.13
	الإنتاج	779.90	1032.82	1503.90	1030.56	919.91	969.70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المنظمة العربية لتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد، 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010)، 38 (2015-2017).

_ من خلال الجدول6 نلاحظ أن المساحة المستغلة لزراعة القمح والشعير في تذبذب مستمر كما هو موضح في الجدول وهذا عائد كما قلنا في السابق إلى التغيرات المناخية والمساحة متروكة.

_ وعرف إنتاج القمح والشعير تذبذب أيضا، حيث بلغ إنتاج القمح سنة 2000، 1509.10ألف طن، وقد ارتفع إلى 2414.73 ألف طن سنة2005، واستمر في الارتفاع إلى 2952.70 ألف طن سنة 2015وسجل انخفاض سنة 2016 و2017 إلى2440.10 و2436.50 ألف طن على التوالي .

_ وقد عرفت الطاقة الإنتاجية للقمح تضاعفا في السنوات الأخيرة وانتقلت إلى 6 ملايين طن، سنتي 2019 و2018، مقابل 4.2 ملايين طن في 2017 ونحو 3.3 ملايين طن في 2016.

_أما بنسبة لإنتاج الشعير، فقد بلغ 779.90 ألف طن سنة 2000، وعرف ارتفع سنة 2010 إلى 1503.90 ألف طن، وقد سجل انخفاض سنة 2016 إلى 919.91 ألف طن، تم عاود الارتفاع إلى 969.70ألف طن سنة 2017.

_ تعتبر التغيرات المناخية من أكثر الأسباب في هذا التذبذب إضافة إلى المساحة متروكة، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية كافية.

لتمكن من القراءة السريعة للجدول ثم تمثيل المعطيات بيانيا لكل من إنتاج محصول القمح والشعير في الشكل التالي:

الشكل رقم(1) يمثل تطور إنتاج محاصيل الحبوب الأكثر استهلاكا في الجزائر(2000-2017). الوحدة: ألف طن

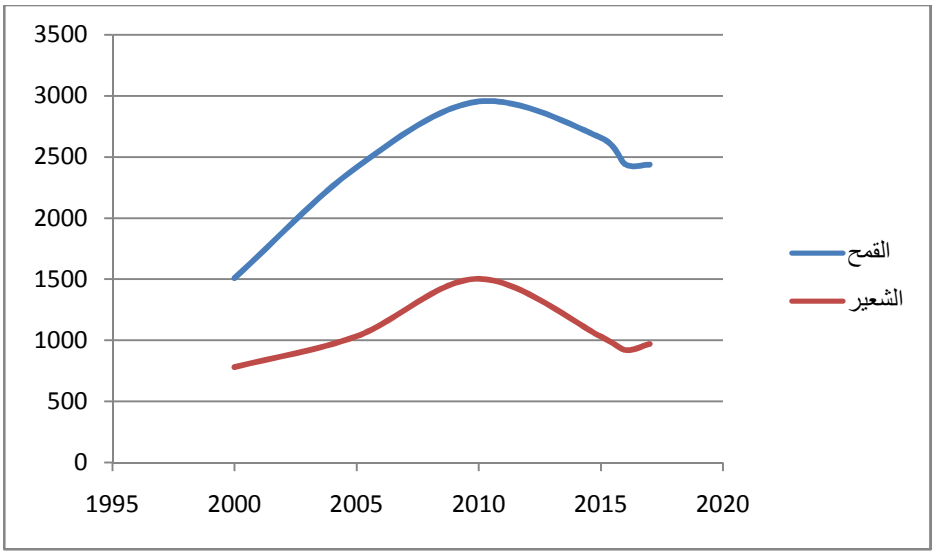

المصدر، من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (6).

من خلال الجدول والشكل1 أعلاه يتضح أكثر أن إنتاج القمح والشعير عرفة تذبذب والميل نحو الانخفاض أكثر خلال الفترة (2000-2017)، والسبب في ذالك كما ذكرنا سابقا يعود إلى التغيرات المناخية، خاصة منها كمية الأمطار من أكثر أسباب هذا التذبذب الحاصل في إنتاج الحبوب، بحيث أنا انخفاض كميات التساقط، لا تسمح بنمو المحاصيل والتساقط بكميات كبيرة يؤدي إلى إتلاف المحصول، أي أن زراعة الحبوب تستدعي فترة زمنية محددة يكون فيها تساقط الأمطار بكميات مناسبة لضمان سلامة المحصول، إضافة إلى المساحة المتروكة.

_ أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر

زراعة الحبوب في الجزائر رغم اعتبارها من الزراعات الإستراتيجية إلا أنها تبقى ضعيفة الإنتاج والمردودية، بحيث أنها لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، وتظل حبيسة الظروف المناخية والتحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل. ولعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص فيما يلي:[1]

_ ضعف الإنتاج على الرغم من تكثيف زراعته، واستقرار المساحات المزروعة بالحبوب إلا أنها تبقى تتميز بالتذبذب الكبير في مستويات الإنتاج، نظرا لغياب سياسة زراعية واضحة وعملية ، من جراء ما عرفه عالم الفلاحة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة قصيرة.

_ بقاء المساحة المزروعة بالحبوب تتأرجح بين غياب برامج الإصلاح، وعدم توسيع الأراضي المزروعة.

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سبق ذكره، ص ص 164،165.

_ المساحات المحصودة تكون أقل من المساحات المزروعة، يعود ذلك لعدة أسباب منها ظاهرة الحرائق التي تقضي على نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي كل موسم صيف، وأيضا التأخر الذي تعرفه عمليتا البذر والحصاد المتكررة والآثار الكبيرة على المساحة المحصودة وفي كميات الإنتاج المحققة.

_ تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد دون المستويات الدنيا المنتظرة، فالمردودية الفلاحية عموما ترتبط أساسا بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، هي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج.

ثانيا_ تطور مساحة وإنتاج مجموعة البقوليات

تعتبر محاصيل البقوليات في الجزائر من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة، لكونها تشكل مصدر رئيسيا للبروتينات الذي يحتاج إليه الإنسان، لغذائه في تغذيته اليومية.

والجدول التالي يبين تطور مساحة وإنتاج هذا النوع من الغذاء في الجزائر

الجدول رقم (7) يبين تطور مساحة وإنتاج البقوليات في الجزائر خلال (2000-2017).

العام / البيان	المساحة ألف هكتار	الإنتاجية كجم/هكتار	الإنتاج ألف طن
2000	63.14	346	21.86
2005	69.24	680	47.10
2010	74.20	975	72.32
2011	87.30	903	78.82
2012	85.30	988	84.99
2013	84.99	1128	95.83
2014	90.50	1035	94.00
2015	104.24	129.86	107.35
2016	77.41	998.73	77.31
2017	100.41	1067.79	107.21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، مجلد رقم 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010-2011)، 35 (2012-2014) 38 (2015-2017)

_ من خلال الجدول7 نلاحظ تذبذب ملحوظ في المساحة المخصصة لزراعة البقوليات في الجزائر غير أنها عرفت تطور ملحوظ خلال الفترة (2000-2017)، ففي سنة 2000 سجلت 63.14 ألف هكتار، وواصلت الارتفاع إلى 100.41 ألف هكتار سنة 2017.

_ كما أن إنتاج البقوليات عرف ارتفاع ملحوظ خلال الفترة (2000-2017)، حيث بلغ الإنتاج في سنة 21.86،2000 ألف طن، وواصلت الارتفاع إلى 107.21 أل طن سنة 2017،

والجدول التالي رقم(8) يبين تطور مساحة و إنتاج الفول الجاف والحمص،والعدس، الأكثر استهلاكا في الجزائر(2000-2017). المساحة: ألف هكتار، الإنتاجية : كجم/هكتار، الإنتاج: ألف طن

	الفول الجاف			الحمص			العدس		
السنوات	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
2000	34.25	377	12.90	19.48	342	6.66	0.69	275	0.19
2005	35.08	766	26.88	23.35	588	13.73	1.09	388	0.42
2010	34.21	1070	36.62	25.52	920	23.47	4.23	1085	4.29
2015	39.98	1120.81	44.81	25.50	976.72	24.90	25.50	976.72	24.90
2016	35.81	1062.55	38.05	22.96	939.50	21.57	8.76	1149.40	10.07
2017	40.36	1160.90	46.86	28.55	1027.42	29.34	19.3	1005.57	19.14

المصدر، من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، مجلد 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010)، 38 (2015-2017).

_ من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن إنتاج الفول الجاف، الحمص والعدس عرف تذبذب وعدم استقرار في الكميات المنتجة، غير أنها بشكل عام،عرفت ارتفاع في الكميات المنتجة والمساحات المزروعة خلال الفترة(2000-2017).

_ بالنسبة للفول الجاف فقد عرف تطور في الكميات المنتجة في الفترة (2000-2017) بحيث ارتفع الإنتاج من 12.90 ألف طن في سنة 2000، إلى 46.86 ألف طن سنة 2017، إضافة إلى الاتساع في المساحة المزروعة من 34.25 ألف هكتار إلى40.36 ألف هكتار في 2017.

_ بالنسبة لمحصول الحمص فقد شهد تطور في الكميات المنتجة خلال الفترة (2000-2017)، حيث ارتفعت الكميات المنتجة من 6.66 ألف طن في سنة 2000 إلى29.34 ألف طن خلال سنة 2017 مع اتساع المساحة المزروعة 28.55 ألف هكتار مقارنة بسنة 2000 المقدرة ب 19.48 ألف هكتار.

_ بالنسبة للعدس فقد سجل نمو في الإنتاج خلال الفترة (2000-2017)، حيت ارتفع من 0.19 ألف طن سنة 2000 إلى 19.14 ألف طن سنة 2017، وقد صاحبة هاذ الارتفاع نمو في المساحة المزروعة من 0.69 ألف هكتار سنة 2000، إلى 19.3 ألف هكتار سنة 2017.

لم يتوقف كميات المنتجة من البقوليات عن النمو فقد ارتفع من 402 ألف قنطار إلى 1.36 مليون قنطار سنة 2019و2018 حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تعتبر العوامل المناخية من العوامل المباشرة التي تأثر على الإنتاج البقوليات، ضيف إلى ذلك العوامل المتعلقة بنوعية البذور المستخدمة التي تأثر بدورها على الإنتاج والإنتاجية، عموما عرف إنتاج البقول في الجزائر تطور مقارنة بالسنوات الماضية ذلك يعود إلى الاهتمام الذي أولته السياسات الزراعية كالمخطط الوطني لتنمية وغيره.

ولتمكن من القراءة السريعة للجدول تم تمثيل المعطيات بيانيا للمحاصيل الأكثر استهلاكا في الجزائر (2000-2017).

الشكل رقم(2) يمثل تطور إنتاج البقوليات الأكثر استهلاكا في الجزائر (2000-2017). الوحدة: ألف طن

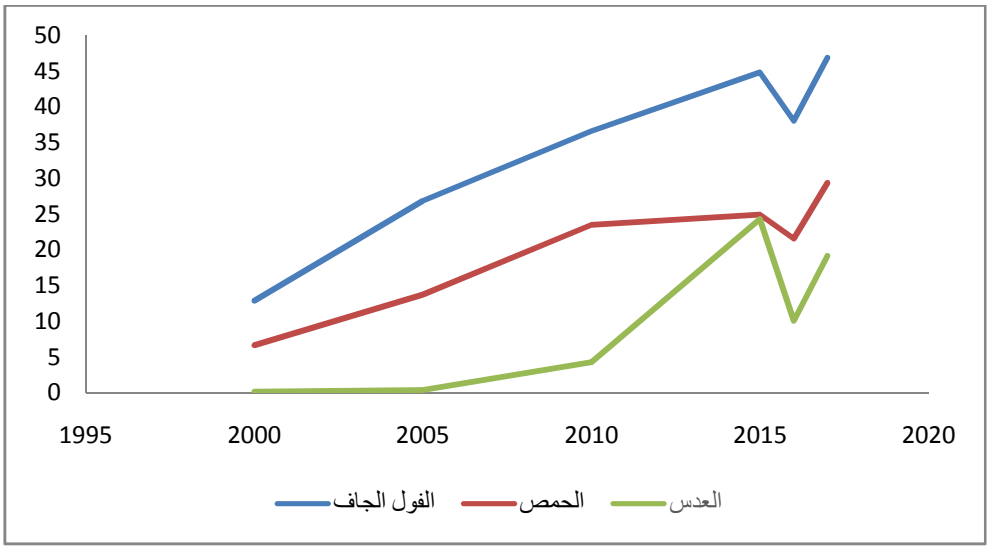

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (8).

من خلال الجدول8 والشكل 2 يتضح أكثر أن إنتاج كل من الفول الجاف والعدس والحمص عرف تذبذب وعدم استقرار إلا أنها عموما مالت نحو الارتفاع خلال الفترة (2000–2017)، رغم الانخفاض الذي سجل خلال الفترة 2015 و2016، والفول الجاف الأكثر إنتاج من محصول البقوليات.

ثالثا_تطور مساحة وإنتاج مجموعة الخضر والفواكه في الجزائر

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام في الجزائر، وهي من المجموعات التي يتزايد الطلب عليها بمعدلات عالية، حيث أنها تتأثر مباشرة بمعدل زيادة السكان وزيادة الدخول، وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك.[1]

وللتعرف أكثر على تطور مساحة وإنتاج هده المواد الغذائية في الجزائر سيتم التطرق إلى كل من الخضر والفواكه في هذا العنصر.

- **تطور مساحة وإنتاج الخضر**

الجدول التالي رقم(9) يبين تطور محصول الخضر خلال الفترة (2000–2017) مع تركيز على البطاطس، والطماطم والبصل الجاف.

جدول رقم(9) يبين تطور مساحة وإنتاج الخضر في الجزائر (2000–2017).

المساحة: ألف هكتار، الإنتاج: ألف طن.

السنوات	إجمالي الخضر		البطاطس		الطماطم		البصل الجاف	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
2000	207.94	2119.07	72.69	1207.69	16.71	341.44	26.49	315.74
2005	276.04	4128.47	99.70	2156.55	42.35	1023.44	36.51	685.50
2010	429.35	8640.42	121.99	3300.31	21.35	718.24	42.45	1001.30
2011	449.25	9569.24	131.90	3862.19	20.58	771.61	46.01	1144.17
2012	468.26	10402.32	138.67	4219.48	21.54	796.96	46.27	1183.27
2013	505.57	11866.41	162.71	4928.03	22.49	975.07	48.66	1344.38

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سبق ذكره، ص 177.

2014	499.07	12297.73	156.18	4673.52	22.65	1065.60	47.98	1340.88
2015	529.46	12785.42	153.31	4539.58	24.07	1163.77	47.92	1436.28
2016	403.25	8880.20	156.31	4759.68	22.56	1280.75	49.90	1525.99
2017	369.51	8882.46	148.72	4606.40	23.98	1286.29	48.30	1420.31

المصدر، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010-2011)، 35 (2012-2014)، 38 (2015-2017).

من خلال الجدول رقم(9) نلاحظ أن المساحات المزروعة بالخضر خلال الفترة من (2000-2017) عرفت تذبذبات وعدم استقرار حيث شهدت ارتفاع للفترة الممتدة بين (2000-2013)، من 207.94 ألف هكتار إلى 505.57 ألف هكتار، إلا أنها رجعت سجلت انخفاض سنة 2014 إلى 499.07 ورجعت ارتفعت في السنة التي تليها إلى 529.46 ألف هكتار وكان ذالك أعلى مستوى لها عام 2015 ورجعت إلى الانخفاض عامي 2016 و2017 ب403.25 و369.51 ألف هكتار، عموما ورغم التذبذب والانخفاض إلا أنها المساحات المزروعة عرفت نمو موجب مقارنة بالسنوات الماضية.

_ نفس الشيء بالنسبة للكميات المنتجة من الخضر فقد عرفت تذبذب وعدم استقرار بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2000-2017)، رغم النمو المسجل من 2000 حتى سنة 2015 من2119.07 إلى12785.42 ألف طن على التوالي إلا أنها رجعت وانخفضت عامي 2016 و 2017 من 12785.42 إلى 8882.46 ألف طن وذلك راجع إلى انخفاض المساحات المزروعة.

_ بالنسبة للخضر المختارة البطاطس و الطماطم والبصل الجاف تتصف بالتذبذب إلا أنها بالشكل عام عرفت نمو موجب خلال الفترة (2000-2017).

_ بالنسبة للبطاطس فقد سجلت نمو موجب في الكميات المنتجة طيلة الفترة من 2000 ب1027.69 ألف طن إلى 4928.03 ألف طن سنة،2013 إلا أنها سجلت انخفاض في السنوات 2014 و2015 ب 4673.52 و 4539.58 ألف طن على التوالي ورجعت للارتفاع والانخفاض عامي 2016 و2017 على التوالي ب 4759.68 إلى 4606.40 ألف طن وذلك راجع إلى تراجع المساحات المزروعة خلال هذه الفترة.
_ بالنسبة لمحصول الطماطم فقد شهد هو الآخر تذبذب وعدم استقرار في الكمية المنتجة مصاحب بتراجع في المساحة المزروعة طيلة الفترة (2000-2017)، لكن عموما فقد شهدت نمو موجب من سنة 2000 ب341.44 ألف طن 1286.29 ألف طن سنة 2017.

_ بالنسبة للبصل الجاف فقد شهد عموما نمو وارتفاع في الكميات المنتجة طيلة الفترة من(2000-2017) من 315.74 ألف طن إلى 1420.31 ألف طن، إلا ما سجلته سنوات 2014 و2015 و2017 من تراجع قليل في الكميات المنتجة ويرجع ذلك إلى التراجع في المساحات المزروعة.

وللتمكن من القراءة السريعة للجدول ثم تمثيل المعطيات بيانيا لكل من إنتاج البطاطس والطماطم والبطل الجاف.

الشكل رقم(3)يمثل تطور إنتاج الخضر الأكثر استهلاكا في الجزائر(2000-2017). الوحدة: ألف طن

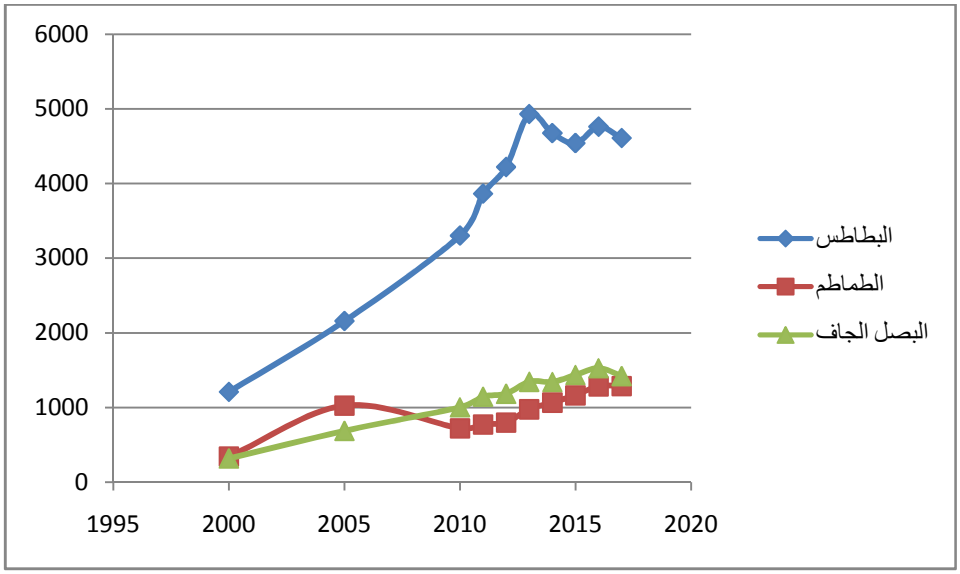

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(9)

من خلال الجدول9 والشكل3 أعلاه يتضح أكثر التذبذب في الكميات المنتجة من البطاطس والطماطم والبصل الجاف، خلال الفترة (2000-2017)، إلا أنه عموما الكميات المنتجة عرفت نمو رغم الانخفاضات المسجلة، كما يتضح أن إنتاج البطاطس يتفوق على كل من إنتاج البصل الجاف والطماطم.

- **تطور مساحة وإنتاج الفاكهة**

الجدول التالي رقم(10) يبين تطور مساحة وإنتاج الفاكهة خلال الفترة (2000-2017) مع تركيز على فاكهة التفاح والعنب والتمور. المساحة: ألف هكتار، الإنتاج: ألف طن

السنوات	إجمالي الفاكهة		التفاح		العنب		التمور	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
2000	377.21	1476.84	13.48	96.52	51.00	203.80	89.50	365.60
2005	471.93	2432.07	24.30	199.70	69.60	334.00	147.90	516.30

644.74	.	560.50	69.22	378.63	39.85	3350.13	366.95	2010
724.89	.	402.59	72.42	404.10	40.98	3708.31	375.45	2011
789.36	164.70	543.17	68.67	397.53	40.86	3856.74	369.63	2012
848.20	164.70	570.84	68.56	455.94	41.03	4231.63	372.58	2013
934.38	164.70	518.03	66.42	462.81	40.42	4205.10	370.39	2014
990.38	51.79	568.07	16.11	451.47	41.01	4962.45	459.09	2015
1029.60	167.28	571.35	65.85	500.85	40.31	4796.74	619.09	2016
1058.56	167.66	566.58	64.48	494.24	39.12	4942.65	623.35	2017

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010-2011)، 35 (2012-2014)، 38 (2015-2017).

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ تذبذب مستمر وعدم استقرار في المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة الفاكهة خلال الفترة من (2000-2017)، إلا أنها وبشكل عام شهدت نمو وتطور في المساحات المخصصة لزراعة الفاكهة خلال هذه الفترة، فقد ارتفعت من 377.21 ألف هكتار إلى 623.35 ألف هكتار وهذا راجع إلى اتساع في مساحة غرس الأشجار المثمرة والفاكهة.

_ بالنسبة لإنتاج الفاكهة عرف نمو وارتفاع مستمر في الكميات المنتجة خلال الفترة (2000-2017) ويتضح ذالك من خلال الجدول، فقد ارتفع من 1476.84 ألف طن سنة 2000 إلى 4942.65 ألف طن سنة 2017، وذلك راجع إلى الاتساع في المساحة المزروعة والاهتمام بهذا النوع من المحصول.

_ بالنسبة للفواكه المختارة التفاح العنب والتمور عرفت هي الأخرى نمو في الكميات المنتجة خلال الفترة (2000-2017) ودلك راجع إلى اتساع في المساحة المزروعة والأهمية التي أولتها الدولة لهده المجموعة المحصولية.

_. بالنسبة لتفاح فقد شهد تذبذب في الكميات المنتجة معا ذلك فقد سجل نمو في الإنتاج بشكل عام حيث ارتفع من 96.52 ألف طن سنة 2000 إلى 494.24ألف طن سنة 2017، والانخفاض راجع إلى تقلص المساحات المزروعة في بعض الأحيان.

_ بالنسبة للعنب ورغم تسجيل انخفاضات في الكمية المنتجة في بعض الأحيان إلا أنها عرفت نمو ملحوظ

خلال الفترة (2000-2017) حيت ارتفعت من 203.8 ألف طن إلى 566.58 ألف طن وذلك راجع إلى اتساع المساحة المزروعة خلال هذه الفترة من 51.00 ألف هكتار سنة 2000 إلى 64.48 ألف هكتار سنة 2017.

– بالنسبة للتمور الجزائرية فتعتبر من أجود أنواع التمور عالميا، ولقد سجلت ارتفاع ملحوظ ومستمر خلال الفترة (2000–2017) حيث ارتفعت من365.60 ألف طن سنة 2000 إلى 1058.56 ألف طن سنة 2017 و واتساع في المساحات المزروعة رغم التراجع الملحوظ في المساحة المزروعة سنة 2015 إلى51.79 ألف هكتار ورجعت إلى الارتفاع سنة 2016 إلى 167.28 ألف هكتار إلا أنه لم يسجل تراجع في الإنتاج في ذات السنة.

ولتمكن من القراءة السريعة للجدول ثم تمثيل المعطيات بيانيا لكل من إنتاج التفاح والعنب والتمور في الشكل التالي: الشكل رقم(4) يمثل تطور إنتاج التفاح والعنب والتمور خلال الفترة (2000–2017). الوحدة: ألف طن

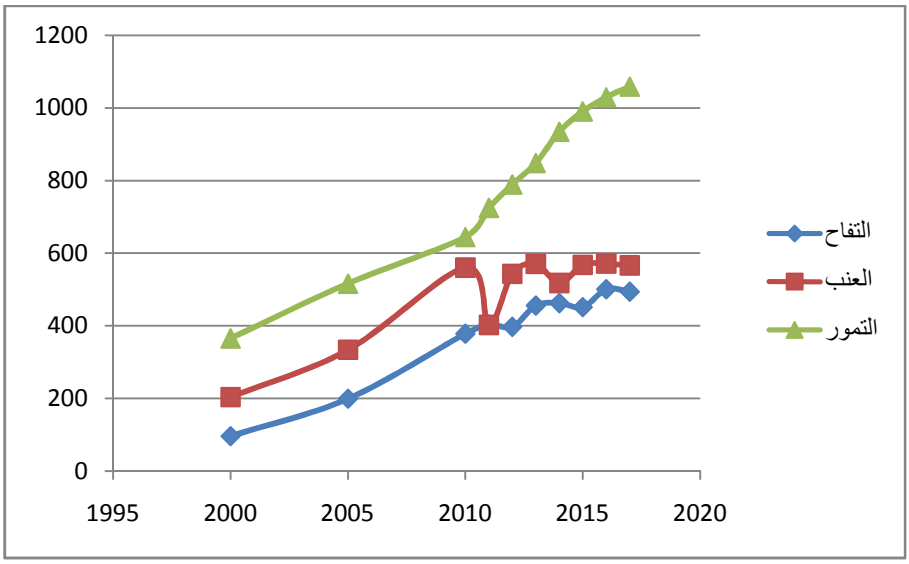

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10).

من خلال الجدول 10 والشكل 4 أعلاه إنتاج التفاح والعنب والتمور عرف نمو وارتفاع مستمر في الكميات المنتجة خاصة خلال الفترة (2000–2017) وذلك راجع إلى الاتساع في المساحة المزروعة والاهتمام بهذا النوع من المحصول.

المطلب الثالث_ واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان والمنتجات الحيوانية المختلفة[1]، وسنتطرق من خلال هذا لمطلب إلى تعرف أكثر على تطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء.

أولا_ تطور إنتاج اللحوم البيضاء

تحتل اللحوم البيضاء مكانة متميزة لدى المستهلك الجزائري، حيث يزداد الطلب عليها مع ارتفاع دخول الأفراد وزيادة معدلات النمو السكاني، والجدول التالي يبين تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر.

جدول رقم(11) يمثل تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر(2000-2017) الإنتاج: ألف طن

السنوات	إنتاج الدجاج	إنتاج الأسماك
2000	220.00	102.25
2005	168.57	139.56
2010	263.26	224.53
2011	267.41	229.10
2012	365.40	107.83
2013	418.40	101.86
2014	463.18	99.17
2015	257.60	104.79
2016	484.58	101.33
2017	469.63	106.28

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات رقم 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010-2011)، 35 (2012-2014)، 38 (2015-2017).

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مصدر سبق ذكره، ص 193.

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ أن كل من إنتاج الدجاج والأسماك عانت من تذبذب وعدم استقرار في الكميات المنتجة خلال الفترة (2000-2017).

_ بالنسبة لإنتاج الدجاج فقد شهد انخفاض في الكميات المنتجة من سنة 2000ب 220.00 ألف طن إلى 168.75 ألف طن سنة 2005 ويعود السبب في ذالك إلى الأمراض التي أصابت الدواجن و أخصرها إنفلوانزا الطيور، أما سنة 2010 فقد عرفت ارتفاع مستمر من 263.26 ألف طن إلى 463.18 ألف طن سنة 2014، إلا أن الكميات المنتجة انخفضت خلال السنة 2015 مسجلة على التوالي 257.60 ألف طن مقارنة بالسنوات التي قبلها، وعادت إلى الارتفاع خلال السنتين 2016 و2017 ب 484.85 و 469.63 ألف طن وقد سجلت أعلى نتيجة لها سنة ،2016 رغم التذبذب وعدم الاستقرار إلا أنه وبصفة عامة هناك تطور في الكميات المنتجة خلال الفترة(2000-2017) حيث انتقل الإنتاج من 220.00 ألف طن سنة 2000 إلى 469.63 ألف طن سنة 2017.

_ بالنسبة الأسماك فهو يعتبر أحد المصادر الأساسية للبروتين التي يحتاجها الإنسان في غذائية، وقد شهد هو الآخر تذبذب وعدم استقرار في الكميات المنتجة، بحيث عرف ارتفاع من سنة 2000 ب102.25 ألف طن إلى 229.10 ألف طن سنة 2011، وقد انخفض خلال السنوات 2012 إلى 2014 من 107.83 ألف طن إلى 99.17 ألف طن وقد كانت اقل قيمة يصل إليها الإنتاج خلال الفترة 2000_2017، وقد عرف ارتفاع سنة 2015 إلى 104.79ألف طن وعاد وانخفض سنة 2016 إلى 101.33 تم ارتفع سنة 2017 إلى 106.28 ألف طن عموما عرفت الكميات المنتجة من السمك خلال الفترة (2000-2017) انخفاض في الإنتاج ويعود دلك إلى سوء الأحوال الجوية التي تأثر سلبا على عملية صيد الأسماك، والارتفاع المستمر في أسعار السمك.

ثانيا_ تطور إنتاج اللحوم الحمراء

تعتبر اللحوم الحمراء أيضا من المصادر الأساسية للبروتين والتي يحتاجها الإنسان في غذائه. والجدول التالي رقم(12) يبين تطو إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة (2000-2017). الإنتاج: ألف طن

السنة	إنتاج اللحوم الحمراء	
النوع	البقر والجاموس	الأغنام والماعز
2000	151.20	232.12
2005	77.95	140.28
2010	100.58	100.58
2011	103.53	103.53

2012	118.85	113.87
2013	122.95	111.38
2014	131.90	112.44
2015	155.00	353.48
2016	164.27	361.48
2017	166.29	367.32

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعة العربية، مجلد 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010-2011)، 35 (2012-2014)، 38 (2015-2017).

من خلال الجدول رقم(12) نلاحظ أن إنتاج اللحوم وبصفة عامة عرف تذبذب وعدم استقرار خلال الفترة (2000-2017).

_ بالنسبة لإنتاج البقر والجاموس فقد شهد انخفاض من سنة 2000 ب 151.20 ألف طن إلى 77.95 ألف طن سنة 2005 مسجل بذالك أدنى قيمة لإنتاج البقر والجاموس، وقد عرف ارتفاع مستمر من خلال الفترة 2010 ب 100.58 ألف طن إلى 166.29 ألف طن سنة 2017، وبشكل عام فقد سجل إنتاج البقر والجاموس ارتفاع في الإنتاج خلال الفترة (2000-2017).

_ بالنسبة لإنتاج الأغنام والماعز فقد شهد تذبذب في المكيات المنتجة وعدم استقرار خلال الفترة (2000-2017)، حيث انخفضت من 232.12 ألف طن إلى 103.53 ألف طن خلال فترة من 2000 إلى 2011، وقد سجلت ارتفاع سنة 2012 إلى 113.87ألف طن وانخفضت في السنة التي تليها إلى 111.38 ألف طن، وشهدت الفترة من 2014إلى 2017 ارتفاع مستمر في الكميات المنتجة حيت ارتفعت من 112.44 إلى 367.32 ألف طن سنة 2017 وقد كانت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة

عموما لقد كان هناك تذبذب في إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة (2000-2017) وذلك راجع إلى ارتفاع المستمر في أسعار اللحوم الحمراء ،وتأثرها بظروف المناخية، وخاصة الجفاف والهطولات والأمطار وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية لتغذية.

ثالثا_ تطور إنتاج اللبن والبيض

يعتبر اللبن والبيض من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني الذي يرتبط بالصحة العاملة للإنسان، والجدول التالي يبين تطور إنتاج هده المكونات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (13) يمثل تطور إنتاج اللبن والبيض خلال الفترة (2000-2017). الإنتاج: ألف طن

السنوات	إنتاج اللبن والبيض	
البيان	اللبن	البيض
2000	1030.84	101.00
2005	1682.11	172.25
2010	559.66	2854.07
2011	597.74	3165.66
2012	3063.84	266.33
2013	3400.67	299.35
2014	3648.55	303.03
2015	3895.00	385.41
2016	3586.53	401.51
2017	3521.21	394.23

المصدر: الجامعة الدول العربية، المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعة العربية، مجلد رقم، 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010-2011)، 35 (2012-2014)، 38 (2015-2017).

من خلال الجدول رقم(13) نلاحظ أن إنتاج اللبن والبيض رغم وجود بعض التذبذب في الإنتاج خلال الفترة (2000-2017).

_ بالنسبة للبن فقد شهد نمو ملحوظ في الكميات المنتجة حيث ارتفع من 1030.84 ألف طن سنة 2000 إلى 1682.11ألف طن سنة 2005 وقد انخفض في السنتين 2010 و2011 إلى 559.66 و597.94 ألف طن على التوالي وعاد إلى الارتفاع خلال الفترة من 2012 ب 3063.84 ألف طن إلى 3895.00 ألف طن مسجلا بذالك أعلى قيمة له سنة 2015 طيلة الفترة (2000-2017)، وقد سجل انخفاض قليل خلال السنتين 2016 و2017 ب 3586.53 و3521.21 ألف طن على التوالي لا كن عموما إنتاج اللبن عرف نمو حيث ارتفع من 1030.84 ألف طن إلى 3521.21ألف طن خلال الفترة (2000-2017).

_ بالنسبة للبيض فقد شهد تذبذب في الكميات المنتجة، حيث سجل ارتفاع من101.00 ألف طن سنة 2000 إلى 3165.66 ألف طن سنة 2011 مسجلا بذلك أعلى قيمة له ، وقد تراجع خلال السنتين 2012 و2013 مقارنة بالسنة 2011ب266.3 و 299.35 ألف طن على التوالي، غير أنه عاد إلى الارتفاع خلال الفترة 2013 إلى 2016 من 299.35 إلى 401.51 ألف طن، وانخفضت الكمية سنة 2017 إلى 394.23 ألف طن، على

العموم إنتاج البيض في الجزائر عرف نمو حيث ارتفع من 101.00ألف طن إلى 394.23 ألف طن سنة 2017.

رابعا_ تطور إنتاج وواردات السلع الزراعية في الجزائر

من خلال ما سبق وما تم دراسته فإن الكميات المنتجة من المواد الغذائية في الجزائر ورغم التحسن في الإنتاج إلا أنها تبقى بعيدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتغطية العجز في الطلب على هذه المواد، والجدول التالي يبين المكيات المنتجة والواردات من المواد الزراعية الأكثر استهلاكا في الجزائر خلال الفترة من (2000-2017).

الجدول رقم (14) إنتاج وواردات الزراعية خلال الفترة (2000_2017). الإنتاج ،الواردات: ألف طن

السنوات		2000	2005	2010	2015	2016	2017
القمح	الإنتاج	1509.10	2414.73	2952.70	2656.73	2440.10	2436.50
	الواردات	4147.00	5683.35	5057.38	8504.85	8225.60	8079.16
الشعير	الإنتاج	779.90	1032.82	1503.90	1030.56	919.91	969.70
	الواردات	569.80	142.53	160.00	776.35	901.25	541.56
البقوليات	الإنتاج	21.86	47.10	72.32	107.35	77.31	107.21
	الواردات	109.40	169.95	175.11	230.98	199.35	237.52
الخضر	الإنتاج	2119.07	4128.07	8640.42	12785.42	8880.20	8882.42
	الواردات	24.26	15.23	30.82	63.14	72.60	44.07
الفاكهة	الإنتاج	1476.84	2432.07	3350.13	4962.45	4796.74	4942.65
	الواردات	0.36	258.65	354.76	460.67	296.02	117.81
اللحوم الحمراء والبيضاء	الإنتاج	381.94	393.84	296.40	525.58	537.74	543.89
	الواردات	16.84	95.12	62.30	69.24	68.05	51.13
اللبن	الإنتاج	1030.84	1682.11	559.66	3895.00	3586.53	3521.21
	الواردات	0.00	0.02	0.01	0.07	0.10	0.06
البيض	الإنتاج	00.101	172.25	2854.07	385.41	401.51	394.23
	الواردات	0.03	2.00	0.45	0.57	0.36	0.36
السماك	الإنتاج	102.25	139.56	224.53	104.79	101.33	106.28
	الواردات	6.93	20.55	25.55	31.76	41.96	42.18

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعة العربية، 23 (2000)، 26 (2005)، 32 (2010)، 38 (2015-2017).

من خلال الجدول14 نلاحظ أن واردات الجزائر من القمح خلال الفترة (2000-2017)، تفوق على إنتاجها بحيث بلغ إنتاج القمح في سنة 2017،2436.50 ألف طن مقابل 8079.16 ألف طن من الواردات في ذات السنة، وبالتالي الجزائر تعتمد على وارداتها من هذا الغذاء لتغطية الطلب عليه.

_ بالنسبة لشعير فإنتاجها يفوق وارداتها طيلة الفترة (2000-2017)، حيث بلغت الكمية المنتجة سنة2017،969.70 ألف طن، فيما بلغت وارداتها من ذات السنة 541.26 ألف طن، أي أن الدولة تعتمد على إنتاجها لتغطية الطلب عليه وتسد الفجوة الغذائية الحاصلة في هذا النوع من الغذاء بالاستيراد. بالنسبة للبقوليات فالواردات تفوقت على الإنتاج طيلة الفترة (2000-2017)، وهذا يعني أن الجزائر عجزت على تحقيق اكتفاء ذاتي في هذا النوع من الغذاء، وتعتمد على الاستيراد لتغطية الطلب على هذا الغذاء.
_ بالنسبة للخضر والفاكهة يتضح من الجدول أن إنتاج الجزائر يفوق على وارداتها في كل من الخضر والفواكه طيلة الفترة (2000-2017)، حيث بلغ إنتاج الخضر8882.42 ألف طن سنة 2017، وبلغت وارداتها من ذات السنة 44.07 بينما بلغ إنتاج الفاكهة من ذات العام 4942.65ألف طن، ووارداتها 117.81ألف طن، أي أن الجزائر تعتمد على إنتاجها لتغطية الطلب على هذا الغذاء وتقوم بسد الفجوة الحاصلة في هذا الغذاء بالاستيراد.
_ بالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء فيتضح من الجدول أن الإنتاج الوطني يفوق على الواردات طيلة الفترة(2000-2017)، بحيث بلغ إنتاجها 543.89،ألف طن سنة 2017 وبلغت وارداتها من ذات السنة51.13 ألف طن، أي أن الجزائر تعتمد على إنتاجها لتغطية الطلب على اللحوم الحمراء والبيضاء وتسد الفجوة الحاصلة بالاستيراد.
_ بالنسبة للبن والبيض يتضح من الجدول أن الجزائر تعتمد على إنتاجها لتغطية جزء كبير من الطلب على هذا النوع من الغذاء، وتغطية الفجوة الغذائية فيه باستيراد كميات قليلة، حيث بلغ إنتاج اللبن 3521.21 ألف طن سنة 2017 وبلغت وارداتها من ذات السنة0.06 ألف طن، بينما بلغ إنتاج وواردات البيض من ذات السنة 394.23 ألف طن و0.36 ألف طن على التوالي.

_ بالنسبة لسمك أن واردات الدولة لا تفوق إنتاجها، أي أن الجزائر تعتمد وبشكل على إنتاجها لتغطية جزء كبير من الطلب على السمك، وتقوم بالاستيراد كميات قليلة لسد الفجوة الحاصلة في هذا النوع من الغذاء، حيث بلغ إنتاج الجزائر من السمك 106.28 ألف طن بينما بلغت وارداتها42.18 ألف طن خلال سنة 2017.

المبحث الثاني_ مساهمات القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري

يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية الألفية الثالثة، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهماته، في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير فرص العمل لسكان، وتلبية الحاجيات الغذائية،و توفير العملة الصعبة، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول_ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير اليد العاملة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي، ولما يستوعبه من حجم القوة العاملة الإجمالية خاصة في المناطق الريفية وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي.

أولا_ مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا الاقتصاد، ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان، وفي رفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد[1] والجدول الأتي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي بالجزائر.

جدول رقم (15) يمثل الإنتاج الداخلي الخام والإنتاج الزراع (2010-2019). الوحدة: مليار دج

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الخام الاجمالي	11991	14589	16209	16647	17228	16712	17514	18876	20542	20482
الإنتاج الكلي للقطاع الزراعي	1015	1183	1421	1640	1771	1935	2140	2281	2421	2529
نسبة مساهمة الإنتاج الكلي الزراعي في الناتج المحلي الخام%	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.2	12	11.8	12.4

المصدر: البنك الدولي.

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

نلاحظ من الجدول رقم (15) أن هناك زيادة معتبرة في الإنتاج الداخلي الخام للقطاع الزراعي كل عام وهذا نتيجة الدعم الفلاحي وسياسات التنموية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة حيت انتقلت من 1015 مليار دج في سنة 2010 إلى 2529 مليار دج في سنة 2019 إلا أنها تبقى بعيدة على الأهداف المرجوة من الدولة الجزائرية.

ثانيا_مساهمة القطاع الزراعي في توفير اليد العاملة

يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير القوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي، خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية.

وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى.

ومن جهة أخرى قد تكون الزراعة مصدرا لتوفير اليد العاملة، التي تحتاج إليها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين[1]،

والجدول رقم(16) يبين القوة العاملة الكلية والزراعية في الجزائر(2011-2017). الوحدة: ألف نسمة

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العاملين الكلي	5999	10170	10789	10565	10594	10895	10769
عدد العاملين في القطاع الزراعي	701	915	1141	1007	917	949	928
نسبة العاملين في القطاع الفلاحي%	11.7	9	10.6	9.5	8.7	8.7	8.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول 16، يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية وحجم القوى العامة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2011-2013 وهذا يرجع لاستجابة سوق لعمل للإصلاحات

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

الفلاحية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين إلا أنها بدأت بالتراجع سنة 2014 وهذا بسبب هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية وانخفاض الدعم الفلاحي منها وإلغاء إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للعتاد الفلاحي في إطار القروض وهذا نتيجة تراجع المداخل والهجرة الريفية نحو المدن، إلا أنها عرفت ارتفاع غير مستقر من 2000-2017 راجع إلى الدعم الفلاحي التي قدمته الدولة لمزارعين والمستثمرين.

المطلب الثاني_ مساهمة القطاع الزراعي في توفير الغذاء

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسن مستوياتهم المعيشية من خلال إنتاجه العديد من الأصناف والأنواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الإنسان، وهو ما سيتم التطرق إليه في العنصر الآتي[1].

والجدول الآتي يلخص تطور نسبة مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الطلب على أهم المنتجات الغذائية.

جدول رقم(17): يمثل تطور الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء (2014-2017).

الوحدة: ألف طن

المواد	الإنتاج				الاستهلاك،الطلب				نسبة الاكتفاء الذاتي%			
السنوات	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
الحبوب	3435.23	3829.4	3445.2	3478.1	15865.74	14642.5	16772.2	16370.3	21.65	21.7	20.5	21.2
البقول	93.7	107.4	77.3	107.2	285.82	214.7	150.5	212.3	32.78	50.0	51.4	50.5
البطاطس	4673.52	4539.6	4759.7	4606.4	4796.46	4692.6	4844.2	4747.3	32.78	96.7	98.3	97.0
اللحوم	715.82	819.0	1053.2	1073.7	794.21	886.9	1119.0	123.3	97.43	92.4	94.1	95.6
البيض	303.03	385.4	401.5	394.2	300.03	385.5	401.5	394.3	100	100	100	100

المصدر:المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،الخرطوم، مجلد رقم 36 (2014)، 38 (2015-2017)

من خلال الجدول رقم(17) يمكن القول أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية منخفضة جدا، وقد مس هذا الانخفاض بدرجة اكبر المواد الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة كالحبوب (21.65%) والبقول(32.78%) وهذا سنة 2014، تم سرعان ما تحسنت هذه النسبة

[1] محمد غردي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

لهذه المواد وللبقول خاصة بسبب تحسن الإنتاج لهده المواد خلال 2015على التوالي، 21.7%و 50% وقد استمر ارتفاع بنسبة للبقول سنة2016 بنسبة 51.4%، ورجعت انخفضت سنة2017 بنسبة 50.4%، أما الحبوب فقد عرف انخفاض في نفس السنة بنسبة 20.5%، ورجعت ارتفعت خلال 2017 بنسبة بلغت21.2%، وكل هذا راجع إلى التذبذب الحاصل في حجم الإنتاج.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم(17) تحقيق الاكتفاء الذاتي لمنتوج البيض بنسبة 100% بالدرجة الأولى، والبطاطس بنسبة 97% بالرجة الثانية بسبب توجه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لدعم شعبة البطاطس ، الأمر الذي شجع الفلاحين في الإقبال على المزيد من الإنتاج.

أما اللحوم فان نسبة الاكتفاء الذاتي عالية جدا، وقد سجلت نسبة 95.6% سنة2017، غير أن هذه النسبة العالية للاكتفاء ليست نتيجة وفرت الإنتاج الوطني، بل كنتيجة لنقص الطلب المحلي بفعل الأسعار المرتفعة وضعف القدرة الشرائية للأفراد.

المطلب الثالث_ مساهمة القطاع الزراعي في توفير العملة الصعبة

يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في الحصول على العملة الصعبة من خلال زيادة صادرات هذا القطاع، نتيجة لزيادة الإنتاج، في هذا المطلب سيتم التطرق إلى صادرات الجزائر من الموارد الزراعية التي تساهم في توفير العملة الصعبة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(18) يمثل تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر(2010-2017) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات المواد الزراعية
2010	45189.34	208.51
2011	45189.34	208.51
2012	76711.64	208.51
2013	65181.08	568.51
2014	62884.29	772.54
2015	34796.00	648.10
2016	30027.60	867.30
2017	35191.10	756.80

المصدر: جامعة الدول العربية،المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعة العربية، المجلد31،(2010)، 33(2011، 2012)، 35 (2013، 2014)، 38،(2015-2017).

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم(18) أن قيمة الصادرات الزراعية للجزائر عرفت نموا موجبا من 208.51 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى756.80 مليون دولار أمريكي سنة2017، أما أعلى قيمة لها فقد كانت سنة 2016 بما يعادل 867.30 مليون دولار أمريكي، كما نلاحظ أنا قيمة الصادرات الزراعية بنسبة لقيمة الصادرات الكلية ضعيفة جدا، مما يجعلنا نستنتج أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها مواد من القطاعات أخرى خارج القطاع الزراعي.

المبحث الثالث_ مشاكل وحلول القطاع الزراعي في الجزائر

القطاع الزراعي بطبيعته وخاصة في الجزائر، يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية مواجهة للمشاكل والمعوقات، ودلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط ويؤثر فيه، من عوامل ومتغيرات يكون عرضة لها باستمرار، سيتم تعرف في هذا المبحث على المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر والحلول المناسبة لإصلاحه.

المطلب الأول_ مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها، بسبب عدة مشاكل من بينها:[1]

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية والأرضية: تنحصر مثل هذه المحددات الأرضية التي تقف عائقا أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية، كالأراضي الزراعية المتاحة، والمساحات المزروعة والمياه المتاحة...الخ وتعتبر كل من الموارد الأرضية، والمائية بمثابة الركيزة الأساسية لتنمية الزراعية، سواء بمفهومها التقليدي، أو المستدامة، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائر، غير أن بعض الممارسات البشرية الغير الرشيدة المرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان، قد أدت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين، الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين، بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة، ورفع قدرتها الإنتاجية وتتلخص هذه المشكلات فيما يلي:

_ فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيت تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات، مما فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

_ انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح، بحيث يؤدي ارتفاع مستوى الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، مما يؤثر على خصائص التربة والنباتات التي تنمو فوقها.

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مصدر سبق ذكره، ص ص 293،250.

_ التصحر تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر حيث أنه حوالي 82.7% من مساحة الجزائر و9.7% مهدد بالتصحر.

2. مشاكل ومعوقات تتعلق بالتكنولوجيا: تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية والجزائر خاصة، بالدرجة الأولى إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، إذ غالبا ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة.

3. مشاكل الإرشاد والبحث العلمي: يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعي والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة، من أجل تخفيض الكلفة، وتحسين الإنتاجية والنوعية، ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي:

_ ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي

_ غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحت العلمي

_ تدني مستوى البحث الزراعي

4. مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية: وهي تلك المشاكل التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.

5. مشاكل ومعوقات عامة والتي يمكن حصرها في:

_ غياب التكامل الزراعي _الصناعي: يعتبر التصنيع الزراعي مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات، وتظهر أهمية الموضوع من أن العديد من المحاصيل والخضار والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان ..الخ، تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك. لذا يتم التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فوائد الإنتاج، ولهذا فمن الواجب أن يتمتع القطاع الزراعي بعلاقة قوية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأي دولة وبخاصة منة القطاع الصناعي.

_ مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية: في حقيقة الأمر التنمية الزراعي لا تعمل بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد أهداف التنمية هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية، على اعتبار أن هده الأخيرة انشغالها الرئيسي ينصب حول توفير الغذاء لمواطنيها، بأسعار مناسبة وفي نفس الوقت استغلال الموارد الزراعية المتاحة، استغلالا أمثل بما يكفل تخفيف الأعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتحقيق فائض اقتصادي يوفر عملات أجنبية ضرورية لعمليات التنمية الشاملة، والحد من المديونية ومنع تسرب رأس المال الوطني للخارج دون الاستفادة منه داخليا.

المطلب الثاني_ الحلول الواجب توفرها لإصلاح القطاع الزراعي

لتنمية وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية:[1]

1. البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية لدفع عملية التطوير والتقدم في شتى المجالات بما في ذلك المجال الزراعي، وكسبيل لتطوي، ورفع الإنتاج الزراعي، يتم الاعتماد على البحوث الزراعية العلمية والتقنيات الحيوية الحديثة، ودلك بهدف رفع فاعلية الإنتاج الوطني.

فاستخدام مخرجات البحث العلمي والتقنيات الحديثة تعتبر أفضل وسيلة لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، وتحسين نوعيتها. لذلك يتطلب من السلطات المعنية وضع خطة إستراتجية واضحة فيما يخص البحث العلمي الزراعي، وذلك بدعم مراكز البحوث والتعاون مع مراكز البحوث العربية الدولية، مثل المركز الدولي (ايكارد) والمركز العربي (اكساد) بغية تعزيز التكامل لترقية وتطوير البحث الزراعي، والعمل على تثمين نتائج البحث.

2. التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي: يتجسد التحدي الحقيقي للزراعة في قدرة الدولة على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، بكافة أنواعها لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية.

وتتصدر التقنية الحيوية قائمة تلك التقنيات حيث تشمل هندسة المورثات أو الجينات، أو إعادة تركيب الحمض النووي، وزراعة الأنسجة والأجنة، ومعالجة نقل الشفرات الوراثية من خلية إلى بويضة لإنتاج سلالة من الحيوانات

[1] بوخروبة الغالي، ياسين بوبكر، **ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي الوطني**، يوم 17/فيفري/2018، ص ص 9،10 .

صاحبة نواة منقولة، وتعتبر التقنية الحيوية إحدى الوسائل لتحسين الإنتاجية وتطوير نوعية المنتجات وتطويعها لرغبة المستهلك، وتحسين إمكانية تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية واستخدام الموارد الوراثية.

3. تمويل القطاع الزراعي: يعد التمويل من أهم العوامل التي تدفع بالاستثمار الزراعي إلى تحقيق معدلات هامة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، بحيث أن عملية توفير المال اللازم للاستثمار هو أحد أولى العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار،فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية.

وللتمويل الفلاحي أهمية بالغة، حيث اعتمادا على هذا التمويل يكون بمقدور المزارعين استغلال أراضيهم أحسن استغلال، عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات السلالات الجيدة، والتي يعود استعمالها على الفلاح بنتائج جيدة. كما أنه ونتيجة للتمويل الفلاحي يستطيع الفلاح استعمال مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات المختلفة التي غالبا ما يكون الفلاح عاجزا ماليا عن استعمالها، حيث أثبتت مختلف الدراسات الحديثة في الميدان الفلاحي نجاح استعمال مثل هذه الوسائل الإنتاجية الحديثة بدل تلك الوسائل التقليدية التي غالبا ما تكون نتائجها ضعيفة.

ونتيجة لهذا التمويل، يستطيع الفلاح زيادة عدد الدورات الإنتاجية بدل الاعتماد على زراعة الموسمية.

خلاصة الفصل

اتضح من خلال هذا الفصل أن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر رغم النمو المسجل في الفترة الأخيرة، إلا أنه لا يزال غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخلص من التبعية الغذائية خاصة في المواد الغذائية الأساسية.

وتضح أيضا من خلال هذا الفصل النمو في الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشعل وتوفي الغذاء بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة إلا أن هذا الدور يبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الزراعية التي تمتلكها الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة:

يعتبر القطاع الزراعي بالنسبة إلى جميع الدول الركيزة الأساسية لتنمية وتحقيق الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي لها، وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته في توفير الغذاء، ومناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمته في توفير النقد الأجنبي.

والقطاع الزراعي في الجزائر ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، من أجل إصلاح القطاع الزراعي، والنهوض به، إلا أن الإنتاج الزراعي لم يرتقي إلى المستوى المتوقع، حيث يواجه هذا القطاع في الجزائر تحديات كبيرة تتمثل في قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على تغطية الطلب الكلي على المواد الغذائية، وبالتالي لا يزال هذا القطاع يعاني من التبعية الغذائية للخارج، وذلك نتيجة زيادة النمو الديموغرافي وعجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن مواكبة هذه الزيادة، بالإضافة إلى تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهيكل الإنتاجي، وكذا ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى جانب المناخ الصحراوي، والمتذبذب الذي يؤثر على الإنتاجية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج، كل هذا وأكثر أدى إلى العجز والاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية، لسد العجز في الإنتاج والفجوة الغذائية الحاصلة من أجل تغطية احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية.

من خلال دراستنا للقطاع الزراعي والتبعية الغذائية في الجزائر، وتقييمنا للإحصائيات والتحاليل المعروضة في البحث، تم التوصل إلى النتيجة التالية: وهي أن القطاع الزراعي في الجزائر، يساهم في تحقيق نتائج إيجابية، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي والتشغيل، وتوفير العملة الصعبة، إلا أن هذه النتائج تبقى ضعيفة، مقارنة بالإمكانيات والمقومات المتنوعة التي يمتلكها القطاع، وبالتالي فهو عاجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الحد من التبعية الغذائية، بحيث تعتمد الجزائر على الواردات بنسبة كبيرة لتغطية العجز الحاصل في الإنتاج.

أهم النتائج المستخلصة من الدراسة:

_ ضعف القطاع الزراعي وعدم قدرته على تحقيق اكتفاء ذاتي.

_ تمتلك الجزائر إمكانيات هامة في مجال الزراعة لكنها غير مستغلة.

_ تمكنت الجزائر من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في بعض المواد الغذائية النباتية والحيوانية، كاللبن والبيض، وتحقيق نمو ملحوظ في البقوليات من فول جاف وخضر من طماطم وبصل، واللحوم البيضاء من ناحية الدجاج

خاصة، والحمراء من ناحية الماعز والأغنام، كما يمكنها تحقيق اكتفاء ذاتي كلي في هذه المواد الغذائية إن واصلت العمل على تطوير إنتاجها.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اختبار صحة الفرضيات التي تطرقنا إليها سابقا:

_ نفي جزئي للفرضية الأولى حيث أن إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر لم تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية واكتفاء ذاتي فعلي في أهم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، مما يعني أنها لا تقوم بالاستغلال الأمثل لمقوماتها.

_ قبول كلي للفرضية الثانية فالجزائر تعتمد على الواردات الغذائية بشكل كبير نظرا لضعف الإنتاج وعدم قدرتها على تغطية الطلب خاصة في بعض المواد الأساسية كالحبوب.

_ قبول كلي للفرضية الثانية حيث تم التوصل إلى أن مساهمات القطاع الزراعي ضعيفة مقارنة مع إمكانياته.

التوصيات

_ الدعم المستمر للقطاع الزراعي والفلاحين من خلال توفير المستلزمات الضرورية التي يحتاجها الفلاحون مثل البدور والأسمدة والآلات الفلاحية وغيرها.

_ توفير استخدام التكنولوجيا والعمل بها في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي.

_ تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

_تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي.

_ وضع سياسة زراعية تتناسب مع أهداف البرامج التنموية.

_العمل على تقليل الواردات الغذائية والاعتماد على الإنتاج المحلي وتشجيع عملية تصدير المنتجات المحلية للخارج.

آفاق الدراسة

هناك مجموعة من المواضيع القابلة للدراسة يذكر منها:

_ دراسة تهتم بالتطوير والتنمية الزراعية لكل ولاية على حدى.

_ دراسة تهتم بتطوير القطاع الزراعي لتخلص من الاقتصاد الريعي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن عمان، 2009.

2. جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية النشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن،عمان، 2010.

3. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013.

4. علي جذوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2010.

5. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي** . حالة الجزائر .، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، بيروت، لبنان،2010.

الأطروحات والمذكرات

الأطروحات

6. سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.

7. شيخاوي سهيلة، **السياسات الاقتصادية لاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي** حالة الجزائر شيخاري سهيلة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016 .1980أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتسير ونجارة،2019/2018 .

8. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتسير وتجارة، جامعة الجزائر 2012/2011.

9. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم وتسير جامعة منتوري قسنطينة،2008/2007.

10. محمد محمود ولد محمد، **التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وآثرها على التنمية في الدول النامية مع دراسة حالة موريتانيا نموذج**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارة وتسير، جامعة الجزائر،2012/2013.

المذكرات

11. صاحب يونس، **السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق وعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014 /2015.

12. عمر بن فيجان المزروقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، 2005.

المجلات

13. محمد دياب، **المشكلة الغذائية في العالم جوهرها وأسبابها الحقيقية ،مجلة الدفاع الوطني**، العدد85، لبنان، 2013.

14. نزغي عز الدين، هشام الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي** مجلة العلوم الاقتصادية العدد الثالث والثلاثون،2013/7/7.

15. يوسف بن يزة، **محددات ومهددات الأمن في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن والثلاثون، 2018/05/20.

الملتقيات الدولية

16. بوعريوة ربيع، **أهمية القطاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض الأبيض المتوسط يومي 24.25ماي 2017، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

الملتقيات الوطنية

17. بوخروبة الغالي، ياسين بوبكر، **ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية في تعزيز الامن الغذائي الوطني**، يوم 17/فيفري/2018.

التقارير

18. البنك الدولي.

19. الديوان الوطني للإحصائيات.

20. المنظمة العربية لتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2018.

21. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي2018.

22. جامعة الدول العربية لتنمية الزراعة، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، مجلد رقم 23، 26، 31، 32، 33، 35، 38.

المراجع الأجنبية

23. ORGANIC AGRICULTURE GLOSSARY – ENGLISH-ARABIC ;16/07/2010 .

مراجع الانترنت

24. https : fhhas.net/16090.

25. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/conen.

26. https :/www.aps.ds.